

٥٩٤٩

Copyright © King Saud University

P. ٥٤٧٧

٢٩٦٩
ت. ٥٥
تسجيل الحصول على قواعد الأصول، للسويد، أميين
بن محمد. كان حيا سنة ١٢٤٤هـ. بخط احمد
سليم اللبني في القرن الرابع عشر الهجري.

٣٩٩
٢٢ : ٨ سم

٥٩٤٩

نسخة جيدة، خطها تعليق وسط.
معجم المؤلفين ٣ : ١٣

أ. أصول الفقه، الفقه الاسلامي و اصوله.
ب. المؤلفات
ج. تاريخ النسخ

Copyright © King Saud University

تسريع الحصول على قواعد الوصول

للعلمة الشيخ أمين أفندي سويد

الدمشق ادام الله نفعه

للمسلمين

م

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٥٩٤٩ - ف ١١٦٢
تسريع الحصول على قواعد الوصول
المؤلف: الشيخ أمين أفندي سويد
تاريخ النسخ: الرابع عشر الحادي عشر
رقم التأسيس: ١٤٢٥ هـ
عدد الأوراق: ٢١ - ١١٦٢
ملاحظات: ---

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
المحدث الذي احكم احكام شرعه بالدليل والبرهان واختص نخبة بمعرفة اصولها
واوضح بيان واماخذها باتم بيان والصدقة والسدم على خدوثة معد وذروة شرف عدناه ضئضي
الهداية معدن الرشاد اوج شرف الزمان وعلى له نظافة جوار السيادة الرطهار
 واصحابه هالة الاقتداء الاررار ما اخذت الفروع من الكتاب المحكم المتين وسنة النبي
الفقيه البينه الصادق الامين (اما بعد) فيقول احقر الورى اليه تعالى العبيد محمد بن محمد
الدثقي الشيرازي سويد عفر الله ذنوبه وسر عيوبه امين هذه رسالة تشمل على فوائد وضوابط
بهية في هذه الاصول واماخذ الاحكام السنية جانب فيها الاختصار والمحل والتطوير
المضعف للمهم الملح على جمعها من الاصول اصلح الله لي ولهم الحال والشان
وسميتها تسهيل الحصول على قواعد الاصول جعلها الله خالصة لوجهه الكريم وسببا
للفوز بجنت النعيم انه على ما يشاء وقدير وبالاجابة جدير امير ورتبها على مقدمة وسبع مقالات
وخاتمة اما المقدمة ففي مبادئ الفن المذكور **اما حده** فهو علم باصول الدولة الموصلة الى الاحكام
الشرعية على وجه كلي **وموضوعه** ادلة الفقه الاجمالية وواضعه اي اول مدونة في الكتب
الامام اث في رضي الله عنه وحكم الفرصة العينية على المنقردة والكفائي على المتعدد **ومنه**
معرفة الفروع الشرعية بادلتها الكلية **وفضله** انه من اشرف العلوم الدينية لانه يتعلق
بكتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه الصلوة والسدم والقياس والجماع والتعلق بشرف
المتعلق **واستمداده** من هذه الدولة الاربعة وما سواها يرجع اليها **والله** ضوابطه الكلية
الماخوذة منها الفروع الجزئية ومن اسماء اصول الشرع واصول الفقه واصول الدين
وان كان الاخير يعلم العقائد ايضا **ونسبته** للمعلوم انه اصل للفروع والاحكام الشرعية

وان

وان كان فرعاً بالنسبة لعلم العقائد الدينية **واما المقالات السبعة** ففي الدولة السبعة وذلك
لان الدولة التي استدلت بها مجموع الرعية الاربعة سبعة الكتاب والسنة والجماع والقياس والجماع
عند جميعهم والاشعان عند الحنفية والاصحاب عند الشافعية والعرف العام عند المالكية
اما الكتاب فهو العلوم المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلاً
متواتراً بلا شبهة وهو اسم للنظم الدال على المعنى على الصحيح ولا تعرف احكام الشرع الا بمعرفة اقسامها
ولها اربع تقسيمات بارع اعتبارات الاعتبار الاول باعتبار وجوه النظر واقسامه اربعة الخاص
والعام والمشارك والمؤول الثاني باعتبار البيان وهي اربعة ايضا الظاهر والنص والمفسر والحكم
ويقابل البيان اربعة باعتبار الخفاء وهي الحفي والشكل والمحل والمتشابه الثالث باعتبار الاستعمال
وهي اربعة ايضا الحقيقة والمجاز والصريح والكناية الرابع الوقوف على المعنى المراد وهي اربعة
ايضا عبارة النص اشارته دلالة اقتضاؤه ويتبع ذلك معرفة مواضعها وترتيبها
واحكامها وموانيسها وجه الحصران ارقام اما اقسام للنظم والمعنى فان كان الدولة
فاما بحسب دلالة على معناه او بحسب استعماله في معناه فان كان بحسب دلالة فاما ان
يعتبر فيها الظهور والاول فان لم يعتبر فهو التقسيم الاول وان اعتبر فهو التقسيم الثاني
وان كان بحسب الاستعمال فهو التقسيم الثالث وان كانت اقسام المعنى فهو التقسيم الرابع
لانه لا يقسم فيه الاحكام وهو معنى مستفاد من النص ووجه حصر التقسيم الاول في اربعة ان
اللفظ اما ان يدل على معنى واحداً واكثر والاول ان كان على انفراد فهو الخاص او على
الاجماع فهو العام والثاني انه ترجح البعض على البعض فهو الماول والاولا المشترك وعليك
بتصوير هذا الجدول الحافل برقم الدولة السبعة مع تقسيماتها اجمالاً وتبليوه التفصيل بزيادة
بعد ادبها فيرى المعنى في صورتين مختلفتين فتكمل لذة العلم لان علمين خير من علم واحد فيكون ارفع
في النفس واقر ب الاستحضار ان شاء الله تعالى

الحكم

التي هي في
الذي هو في
الذي هو في

منه ضايع وهو الرخ في الزمان ومثله
لولا الطلب وحكمها عنقا والقيمة فيها هو
فارق طوها المراد منه ثم لربا على الطاس
والشئس الى ان يظهر المراد كما قالوا
فيها في قوله تعالى فانواركم في شعثكم فلما
ما يتصله

[illegible]

الكتاب
خداوند الخفية

الاول من القام الخاص وهو لونه ما خوذ من اختص واصطدح اللفظ وضع لعني واحد معلوم
على الانفراد واقام ثلاثة خاص العين ان كان معناه شخصيا اي جزئيا منطقيا نحو زيد
وخاص النوع ان صدق على كثيرين متفقين بالاحكام نحو رجل وهو صنف منطقي
وخاص الجنس ان صدق على كثيرين مختلفين بالاحكام نحو ان لا خذرف
الاحكام بين الرجال والنساء وهو نوع منطقي وحكمه انه بين بنفسه يتناول المخصوص قطعا
ولا يحتمل بيان التفسير للتدليز تحصيل الحاصل ولان شرط بيان التفسير كون
النص مجلدا او مشكلا لا بينا ويحتمل بقية اقسام البيان الاتي ذكرها فليجوز عند
الحنفية الحاق الطمانينة والدلك والولاء والتسمية والنية والترتيب الثابتة بالاحاد
باوامر الصلوة والوضوء الخاصة القطعية البينة على سبيل الفرض للتدليز تحصيل الحاصل
كما تقدم والزيادة على القطعي بالاحاد وهي نسخ عند الحنفية بل يصلح الحاقها على سبيل الوجوب
والسنة وقال الشافعية هذا بيان شئ وكنت عنه الكتاب فبينته السنة فهو تخصيص
وليس نسخ فيجوز الحاق بعض المذكورات على سبيل الفرضية عندهم ومن الخاص الامر
والنهي والمطلق والعدد اما الامر فهو قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء افعل وله سبعة عشر
معنى كافي جمع الجوامع وليست كلها حقيقة بل الخلف في الوجوب والندب والاباحه
والاشتراك بين المذكورات اما الحنفية فقالوا صيغة الامر مختصة بالوجوب حقيقة وهو مختص
بها فلا تستعمل في غيره المجاز احكامه لا يؤخذ الوجوب الا منها لامن دلالة العقل **قاعدة**
فعله عليه الصلوة والسوم الذي ليس بطبع كالنفس مندو ولا سرور والمخصوص به
كنز وجهه عليه الصلوة والسوم اكثر من اربع نسوة ولا بياننا لمحل كقطعه عليه الصلوة والسوم
يدان راس الكوع بيانا لقوله تعالى فافطعوا ايديها ولما كانت قريبة خارجة

على

على حكمه لا يفيد الوجوب عند الحنفية مستدلي بمنعه عليه الصلوة والسوم
عن الوصال وخلع النعال وبان المتبادر من الامر الصيغة لا العقل والتبادر
من امارات الحقيقة وقال الشافعية يفيد الوجوب مستدلي بقوله عليه الصلوة والسوم
صلوا كما رايتوني اصلي ويقولون تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وبان
الفعل سمي امر لقوله تعالى وما امر فرعون برئيد واجابوا عن استدلال الحنفية
بان فيها قرينة الخصوصية والرتبار وموضوع المسئلة ما عدا ذلك واجاب
الحنفية عنه استدلال الشافعية بان الوجوب يتفيد من صيغة صلوا ويتعنى
لامن دلالة الفعل والنعمة مجازية من شعية المسبب باسم السبب **قاعدة** الامر المطلق
عن قرأته المرة والتكرار بوجوب التكرار عند المزني ولا بوجبه ولكي يتجمل الشافعي
او بوجبه ان كان معلقا بوصف او مقيدا بشرط عند بعض الشافعية وقالت
الحنفية لا بوجبه ولا يتجمل مطلقا وما ذكر منه كالصلوات فتكرار سببها اي
اوقاتها لكنه عندهم يحمل على الفرد الحقيقي وهو ظاهر وعلى الحكمي كجسي الطريق الصافي
بالثبوت ان كانت حرة وباروتين ان كانت امه في قول الرجل لزوجته طلق نفسك
واما النهي فهو قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء ولا تفعل وهو بوجوب التكرار في جميع
الزمان والارواح وسره ان يرجع الى النفي والوصول في النفي الاستمرار بخلاف الرتبة وسره
ذلك ان استمرار العدم لا يقتضي سبب سوى عدم سبب الوجود بخلاف استمرار
الوجود فانه يحتاج الى سبب لوجوده وايضا عند استمرار الوجود الى توالي الوجود
ولهذا دل النفي على المقارنة للحال لانه من ادواته ما وهي تقتضي الاستمرار

دلالة الفعل

الحنفية

يتمتع

للتقي من حين الارتقاء الى وقت التكلم ونقبة ادواته مثل لم ولو وان الرسل فيها
الاستمرار الى زمن التكلم وان جاز انقطاعه نحو ندم زيد ولم ينفعه الندم من كونه
لكنه نفعه اليوم بخلاف الميثاق فانه وضع الفعل فيه على افادة التجرد من غير استمرار
فاذا قلت ضرب زيد مثلك في وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي بخلاف ما ضرب
فانه يفيد الاستغراق النفي لجميع اجزاء الماضي وذلك لانه لو كان يكون النفي والاثبات
المتحدان في النسبة الحكيم على طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مفيدا بجزء من الزمان
لم يتحقق التناقض فاكثفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي
الاستغراق ولهذا كان النفي موجبا للتكرار لرجوعه للنفي وكان الوجود غير موجب له
لرجوعه للاثبات وكان الاستصحاب غير حجة في الاثبات عند الحنفية لان الدليل
المثبت غير مبني وكان نفي النفي اثباتا انتهى مطول ولذا كان في المنطق نقيض المتوجب
الجزئية التامة الكلية **واما المطلق** فهو ما دل على الماهية بدقيقه قوله تعالى فحرر رقية
والمقيد ما دل على الماهية بقيد نحو قوله تعالى فحرر رقية مؤمنة في كفارة القتل وهما من
الخاص على الراجح عند الحنفية وعندنا ثمانية هي من العام نظر العموم افرادها وعموم
صفاتها **قاعدة** محل المطلق على المقيد يقيد به اذا تحت الحادثة والحكم
اتفاقا نحو قوله تعالى الصلوة والسلام للذي ارجى هم شري وفي رواية هم شري متتابعين
فيقيد المطلق بالتتابع ايضا لا متتابع اجمع بينهما واذا اختلفت الحادثة والحكم فليحل
بالارتفاق بل يفي المطلق على اطلاقه والمقيد على تقيده واذا اختلفت الحادثة لكفارة القتل
خطا وكفارة الظهار واليمين مع اتحاد الحكم فان الاولى مقيدة بالمؤمنة والآخرين مطلقتان
او بالعكس نحو اعتق رقية وارتفاق رقية كافرة او كان ارتفاق في السب نحو ادعى
حر وعبد وادعى كل حر وعبد من المسلمين فليحل عند الحنفية بل يفي المطلق على
اطلاقه

اطلاقه والمقيد على تقيده خلافا للثمانية **واما العام** فهو ما يتناول افراد كثيرة متفقة الحدود
على سبيل الشمول وهو بعد التخصيص طي الاتفاق فيخصص بالقياس وخبر الواحد لكنه لا يقطع
الاحتجاج به وقبل التخصيص قطعي عند الحنفية ينسخ الخاص كما نسخ حديث العيين الخاص قوله
صلى الله عليه وسلم استتر هو البول فان عامة عذاب القبر منه وهو عام لانه اذا لم يكن فرقة غير يحمل ال على
الاستغراق على الراجح كما في جمع الجوامع وبغض الخاص كما اذا وصي رجل بثلث ثمنه ثم بعصمه بغير
بعد مئة تكون الحلقة للزول والقص بينهما لان العام مثل الخاص في ايجاب الحكم وقال النعماني
العام قبل التخصيص طي ايضا لانه ما من عام الا وقد خصص واجاب الحنفية بان هذا احتمال
غير ناشئ عن دليل فهو في جزاء عدم ولكونه قطعيا عند الحنفية لا يجوز تخصيص قوله تعالى ولا تملكو
مما لم يذكر اسم الله عليه بخبر الواحد وهو قوله عليه الصلوة والسلام المسلم يذبح على اسم الله سمي او لم يسم
ولا قوله ومن دخله كان آمنا بقوله عليه الصلوة والسلام الحرم لا يعذ عاصيا ولا فارابم وكذا لا يجوز
تخصيصها بالقياس على الناسي وعلى الطرف لان الناسي ذكر الحكم او الطرف جارية مجرى
الاموال والعام اما لفظا ومعنى كرجال واما معنى فقط نحو من وما وقوم والاصل في من وما
العموم ويستعملون في الخصوصي بعض القرائن وكذا الرسل في من من يعلم ويستعمل في غيره
بجاز والاصل في ما لا يعلم ويستعمل في المختلط وفي العالم وحده قليلا فاذا قال من شاء
من عبدي العتق فهو مرشوا واعتقوا **قاعدة** من شئت من عبدي عتقه فاعتقه
حيث له ان يعتقه هو الواحد منهم وان قال لست ان كان ما في بطنك عذرا فانت
حرة فولدت ذكرا ونثى لا تعتق وكل للعموم على سبيل افراد فان دخلت على منكرا وجبت
عموم افراده وان دخلت على معرف او جبت عموم اجرائه ولذا اصح قولهم كل وان ما كول
لاكل الرمان ما كول وهما العموم الاسماء قصدوا بجزءها عموم افعال ضمنا فان وصلت
بما او جبت عموم افعال قصدوا والاسماء ضمنا فاذا قال كلما تزوجت امرأة فري

كذا بحث بكل تزوج امرأة مرارا وامرأة بعد امرأة بخلاف كل امرأة تزوجها فانه يقع على
 امرأة واحدة مرتين وكلمة الجمع توجب عموم الاجتماع دون الافراد فاذا قال جميع من دخل هذا
 الحصن اولادهم درهم فظلم عشرة سوية فلم درهم واحد بخلاف ما لو قال كل من دخل حيث
 يجب لكل واحد درهم والنكوة في موضع النفي نعم وفي الرثبات في مقام الامتنان كذلك
 وفي غيره كحصى ابي نكلون لفرد غير معين لكنها مطلقة من حيث الوصف فحق قوله تعالى
 فتخير رقبته الطاهرات بعم المؤمنة والكافرة وعداها التي فعي من العام نظر العموم وصفها
 المذكور والنكوة اذا وصفت بوصف عام نعم نحو لا فرق بينكم اليوما اقر بكافيه فلا يكون
 ايلاء **قاعدة** اذا دخلت لام التعريف على معرف ولم توجد قرينة عهد يحمل على الاستغراق
 على الصحيح قبل يتوقف فيه وقبل يحمل على الجنس **قاعدة** اذا دخلت اللوم على الجمع بطلت
 جمعيتها **قاعدة** اذا اعيدت النكوة معرفة كانت عين الاولى والاكنت غيرها والمعرفة
 بالعكس وهذه قاعدة اغلبيه **قاعدة** منتهى التخصيص واحد فيما هو فرد بصيغة كمن وما
 وثلاثة فيما هو جمع نحو رجال مؤمنين وعند جمهور الحنفية منتهى التخصيص واحد مطلقا
قاعدة العموم والخصوص من عوارض الالفاظ على الراجح عند الحنفية فتخص العبارة
 والاشارة لرجوعها الى الالفاظ دون الدلالة ومفهوم المخالفة والقتضاء لهما من المعاني
 وعندنا في فعية العموم والخصوص من عوارض الالفاظ والمعاني جميعا فعندنا في التخصيص
 دلالة النص اي مفهوم الموافقة والمخالفة والقتضاء **قاعدة** مدلول العام كلي لكل اي حكموم
 على كل فرد فرد لا مجموع الافراد فقيسمة كلية لا اسماء **قاعدة** عموم الاشخاص يستلزم عموم
 الاحوال والازمنة والبقاع من جميع العام ادوات الشرط واي وما الاستفهاميتان والموصولتان
 من مطلقا والذي والي وجميعها والمفرد المضاف لمعرفة على الصحيح والنكوة في سياق النفي وهل افراد
 الجمع العام مجموع او احدى الصحيح الثاني بدليل صحة استثناء المفرد نحو جاء الرجال الذرية ولو كانت
 افرادهم مجموعا لم يصح هذا المثال الرافق **قاعدة** العام اذا ورد جزء لسبب خاص نحو سها

الذي صححه
 الرضا في
 ابين ما
 العام جميع

فصح

فسجد وزني فرجم وسيق فقطعت يده او كان جوابا غير مستقل نحو نعم في جواب
 هل لفرد عندك كذا او كان مستقدا لكن لم يزد فيه على السؤال نحو ان تغديت معك
 فعبدي حر في جواب تعال تغدي معي فالعبدة فيه مخصوص السبب اتفاقا بين الحنفية
 والشافعية وان كان مستقدا زيد فيه على السؤال نحو ان تغديت معك اليوم فعبدي حر
 فقالت الحنفية العبدة فيه لعموم اللفظ نظرا للزيادة فيجوز بكل غداء معه في ذلك اليوم
 سواء الحاضر وقت الحلف او غيره وقالت الشافعية ومالك وزفر لخصوص السبب
 فلو جئنا الربا لغدا الحاضر وقت الحلف لان بدله بغيره **قاعدة** ما من عام الا وقد
 خصص حتى قال بعضهم تشمل هذه القاعدة نفسها فانه قد اخرج من عمومها قوله تعالى
 وهو بكل شئ عليم فانه عام ولم يخص منه شئ **قاعدة** الفرق بين العام المخصوص والعام
 المراد به المخصوص ان الاول حقيقة على الرجح والثاني مجاز وان الاول مراد عموم تناولا
 لفظا فقط لرحكما والثاني ليس المراد عموم تناولا ولا حكما وهو عام اريد به خاص
 مثال الاول الاستثناء ومثال الثاني نحو قوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا
 لكم فالمراد بالناس اول نعيم ابن مسعود ارجع **قاعدة** ميزانا العموم الاستثناء والتخصيص
 اما الاستثناء فهو من النفي اثبات ومن الرثبات نفي بطريق المعارضة عندنا في فعية فاذا
 قال له على الف ادمائة معناه ادمائة فليست على وعند الحنفية نكلم بالباقي بعد الشيا
 فخصاه له على نسمائة واستدل الشافعية على مذهبه بان اهل اللغة صرحوا بان الاستثناء
 من النفي اثبات ومن الرثبات نفي وبان لادامه تفيد التوحيد اتفاقا فينبغي ان يكون
 معناها غير اسم ليس بال اسم ولما اسم فانه ادمائة واذا قلنا نكلم بالباقي بعد الشيا يكون معناها
 غير اسم ليس بال فلا تكون مثبتة للتوحيد واستدل الحنفية ايضا بان اهل اللغة صرحوا ايضا
 بان الاستثناء نكلم بالباقي بعد الشيا كما صرحوا بالاول وبانه يلزم التناقض في الخبر في حق

المستثنى نحو قوله تعالى فليتب فيه من الف سنة الرحمن لانه لو ثبت حكم الدلف بمحلته ثم عارضه
الاستثناء في محين لزم كونه نافيا لما انبته او فلازم الكذب في احدا من مريد تعالى الله عن ذلك
وقطع الحكم بطريق المعارضة ليكون الدلف في الاستثناء لعدم انبساطه بالواقع خارجا بخلاف الخرافات
مربوط بالنسبة الخارجية وما يخصه عند الحنفية فهو فرض العام على بعض افراده بدليل منقول لفظي
مقارن فخرج غير المتقل كالشرط والاستثناء والصفة والغاية وخرج الدليل العقلي وحسب وخرج المزاجي
فانه ناسخ وهذا في تخصيص الاول وما في الثاني فليس شرط فيه القرآن وعندنا نفعه هو قصر العام
على بعض افراده مطلقا فالمخصصات عندهم قسمين منفصلتين اي تستقل بنفسها وهي عشرة احس
نحو قوله تعالى تدر كل امر بها فاننا نذكر ما لا تدر فيه بالمشاهدة والحس كالحس الثاني
العقل كما قال تعالى خالف كل شيء فاننا نذكر بالعقل انه تعالى خالف نفسه والثالث والرابع
والخمس والسادس الكتاب بالكتاب كتحصيل قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة
قروء بقوله تعالى واولات الرجال اجلن ان يضعن حملهن والسنة بالسنة نحو قوله عليه الصلوة
والسليم كما في الصحيحين فيما سفت السماء العشر بحديثه عيسى فيما دون خمسة اوق صدق
والسنة بالكتاب كتحصيل خبر الحاكم وغيره ما قطع من حي فهو ميت بقوله تعالى ومن اوصافها
واوابعادها الية والكتاب بالسنة المتواترة كتحصيل اية الوصية للوالدين واقرين بحديث
لروصية لوراث السابع من المخصصات تخصيص الكتاب بالسنة بالقياس المستند الى نصوص
لان اعمال الدليلين اولى من الفأ أحدهما وفرخص من قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة الية فعليه نصف ذلك بقوله تعالى فاذا احصن فان اتين بفاحشة
فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب وخص العبد بالقياس على ادم الثامن التخصيص
بالفهم اي مفهوم الموافقة كان يقال من اأ اليك فعاقبه ثم يقال ان اأ اليك زيد فلا
نقل له اف وكذا دليل الخطاب اي مفهوم المخالفة في الارجح كما خص حديث ابن ماجه وغيره
الماء لا ينجم شيء الا يغلب على ريحه وطعمه ولونه بمفهوم حديث ابن ماجه وغيره اذا بلغ الماء
قلبتين لم يجمل

الاستثناء
قصر

سنة

لم يجمل الجنب التام التخصيص بفعله عليه الصلوة والسلام وتقريره في الصحيح كما قال الوصال حرم على كل
مسلم ثم فعله واقر من فعله العاشر العادة بترك بعض المأمور به او بفعل بعض المنهي عنه
بصفة العموم تخصيص العام على ما عدا المتروك او المفعول ان اقرها النبي عليه الصلوة والسلام
ان كانت في زمنه وعلم بها او ارجاع الفعلي والمخصصات متصلة اي لا تنقل بنفسها بل ترتبط
بالعام وتنصل به وهي خمسة الاول الاستثناء ويجب اتصاله بالمستثنى منه عادة على الصحيح **قاعدة**
الاستثناءات المنعقدة ان تعاطفت فهي عائدة الى الاول نحو قوله على عشرة الاربعة والاربعة
والاربعة فيلزم واحد فقط فان لم تعاطف فكل واحد عائد لما يليه ما لم يتفرقه نحو قوله على
عشرة الاربعة الاربعة الاربعة فيلزم ستة فان انفرد كل ما يليه بطل الكل نحو قوله على
عشرة الاربعة فيلزم العشرة وان انفرد غير الاول نحو قوله على عشرة الاربعة الاربعة
عاد الكل للمستثنى منه فيلزم واحد والاستثناء الوارد بعد حمل تعاطفه عائد للكل حيث صلح
له لانه الظاهر وقيل ان سبق الكل لغرض واحد عاد للكل نحو حبست داري على عمالي ووقفت
بستاني على اخوالي وسكنت قناتي على طيراني وان يافروا والاعداء لا خبره ولما اتفق معها
في الغرض نحو اكرم العلماء واحبس دارك على اقاربك واعتق عبيدك الاربعة منهم وقيل
ان كان بالواو عاد للكل لا يغيرها من حروف العطف وعندنا في حيفه والرازي لا يخرجه مطلقا
لانه المتيقن وموضوع الحذف حيث لم يوجد قرينة ولا فعلى حسبها اتفاقا والاستثناء الوارد
بعد مفردات اولى بان يعود للكل من الوارد بعد حمل لعدم الاستقلال المفرد الثاني من
المخصصات المنصلة الشرط وهو كالاستثناء وانما لا يفي وجوب الحذف المتقدم على الصحيح وقيل
يجب اتصال الشرط اتفاقا وهو اولى من الاستثناء ويعود للكل نحو اكرم بني تميم واحسن الى ابيهم
ان جافوك ويجوز اخرج اكثرهم نحو اكرم بني تميم ان كانوا على اء ويكون جهم الهم
الكثر بخلاف الاستثناء ففي اخرج اكثرهم حذف كذا في جمع الجوامع الثالث الصفة نحو اكرم

او ارجاع
ان فعلها الناس
ولو واحد من غير
انكار والمخصص
في حقيقة التقرر

بني فلان الصلحاء خرج غيرهم وهي كاستثناء في العود فتعود الى كل المتعدد على الصحيح سواء تقدمت او تأخرت
 نحو وقفت على اولادي واولادهم المحتاجين ووقفت على محتاجي اولادي واولادهم اما المتوسطة نحو
 وقفت على اولادي المحتاجين واولادهم فالمختار اختصاصها بما ولينه الرابع الغاية وهي كاستثناء وايضا في العود
 على الصحيح نحو اكرم بني فلان وحسن الى مضر وتعطف على بيعة الى ان يرحلوا **قاعدة** الغاية ان كانت منفصلة
 عن المبدأ نحو اشتريت من هذا البستان الى هذا البستان لا تدخل اليقرينة وان كانت متصلة بالمبدأ
 واسم المبدأ يتناولها نحو فاعملوا **قاعدة** ايديكم الى المرفق فان ايدى تناول الى الرباط فتدخل
 بالمبدأ وتكون غايته الإسقاط ما واثمها وان كان الاسم لا يتناولها نحو فاعملوا الصيام الى الليل او كان
 شك في تناول نحو رصوم يوم كذا الى يوم كذا لا تدخل والى مس بدل البعض من الكل او بدل
 الاستعمال **قاعدة** المطلق بالشرط لا ينفقد سببا في الحال بل عند وجود الشرط فالعقود مانع من السبب
 عند الحنفية فاذا قال ان تزوجت فدية مثله كذا ثم تزوجها انطلق عند الحنفية لانه عند التزوج ينفقد
 السبب وقال ان فدية ينفقد سببا في الحال فدية وجد شرط وهو الملك فيلغو فالعقود مانع
 من الحكم **واما المشترك** فهو ما يتناول افراد مختلفة الحدود على سبيل البدل مثاله القرء المحتمل
 الخبز والتمر وحكم التوقف عن اعتقاد حقيقة معنى معين من جهة دلالة على الجمع والانتقال
 من المعاني حتى يقوم دليل مرجح لهذا المعنى بشرط التناول كما تامل علماء الحنفية بلفظ القرء في الآية
 من جهة دلالة على الجمع والانتقال ومن جهة لفظ ثلثة ومن جهة جمع قرء واقله ثلثة ودرعوم
 للمشارك اي ليدراد منه معنيان فكثر عندنا لفظ فدية كما في قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي
 فيراد من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الرسلين التضرع والدعاء وهي معان مختلفة بالمشارك
 اللفظي وقال الحنفية المراد منه العطف والاعتناء وهو يختلف بحسب ما يضاف اليه على سبيل المشترك
 المعنوي **قاعدة** الخلاف في غير النفي اما في النفي فيجوز الجمع لمعني المشترك او معانيه بالترافق وفي غير
 ان يكون احدا المعنيين مراد اصالة والثاني تبعاً والافيجوز وموضوع الخلاف الكل الجمعي لا المجموعي
 ولا فرد مشترك ولا معين ثم هذا الخلاف بعينه يجري بتفصيله في الجمع بين الحقيقة والمجاز

واما المؤول

واما المؤول فهو ما ترجح من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأي يعني ان المشترك ما لم يترجح
 بعض وجوهه فهو مشترك فاذا ترجح فهو مؤول والمراد بغالب الرأي الظن الغالب سواء حصل
 بخبر الواحد او بالقياس او بغيرهما والترجح من المشترك تارة يكون بالتأمل كما تاملنا صيغة القروء
 وتارة يكون بالنظر الى السياق كما في لفظ قروء وتارة بالسياق كما تاملنا في حل لكم ليلة الصيام الرث الى
 فاكم فظهر انه من الحل بدليل ما بعده وحكم وجوب العمل على احتمال ان المختار غلط في تاويله
 فهو ظني فيوجب العمل وليس بقطعي فلو بكفر جاحده وقدم التقسيم الاول بحسب وجوه النظم
التقسيم الثاني الكتاب يكون باعتبار البيان والظهور فهو اربعة ايضا لان المعنى ان احتمل
 التأويل فان ظهر المراد منه بنفسه فالظاهر والرافض وان لم يحتمل التأويل فان قيل **النسخ**
 والمفسر وان لم يقبل فالمحكم وله اربعة اربعة اخرى تقابلها على اللفظ والنشر المنسب
 لان المعنى ان خفي لغير الصيغة فالخفي وان كان الحقا ونفسها فان امكن ادراكه بالتأمل فالمشكك
 والرافق ان كان البيان مرجوحا لمجمل والرافق المشابه **اما الظاهر** فهو ما ظهر المراد منه للسمع بصيغته
 اي من غير احتياج الى شئ آخر مثاله نحو قوله تعالى وحل الله البيع وحرم الربا فهو ظاهر في ارجح
 والتحريم وحكم وجوب العمل بما ظهر منه على سبيل القطع واليقين على الراجح حتى يصح به اثبات
 الحدود والكفارات قال في التلويح وكل من الظاهر والنص والمفسر والمحكم يوجب الحكم اي يثبت
 قطعا ويقينا واما النص فهو ما اورد وضوحا على الظاهر بمعنى من المنكلم كقوله لا ينفس الصيغة
 نحو فانكم ما طاب لكم من النساء منى وثروت وربع فهو ظاهر في اباحة النكاح نص في بيان العدد
 لان السوق له وحكم وجوب العمل بما وضح على احتمال تأويل لا يقدر في قطعته لانه احتمال غير
 ناشئ عن دليل فهو في حيز العدم ثم الفرق بينه وبين الظاهر ان السوق شرط فيه وعدم شرط في الظاهر
 فلو قيل ريت زيدا حين جاء فلان لكان رؤية زيدا وجبى فلان ظاهرا لكونه غير مقصود

بالذات **واما المفسر** فهو ما اذداد وضوحا على النص على وجه لا يبقى معه احتمال التأويل لكنه
يقبل النسخ نحو قوله تعالى فسيح الله لكهم اجمعون فانه ظاهر بالنسبة لسجود المكة نص في تعظيم
ادم عليه السلام لانه موقوف له الكلام لكنه يحتمل التخصيص بمضمرهم فقطع بقوله كلامه ويحتمل التأويل
بان يكونوا متفرقين او مجتمعين فقطع بقوله اجمعون فصا ومفسرا وحكمه وجوب العمل به قطعاً على احتمال
النسخ ان لم يكن خبرا كرهه الله والصدق **واما المحكم** فهو ما احكم المراد به ولا يحتمل النسخ والتبديل
وهو فسمان محكم لانه كآيات التوحيد وتحكم لغيره كجمع القرآن بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وحكمه وجوب
العمل به من غير احتمال تأويل او تخصيص ونسخ فهو اتم القطعيات في اعادة اليقين فهو في المرتبة الرابعة
في الظهور فعند التعارض يقدم المحكم على الجميع والمفسر على الظاهر والنص ويقدم النص على الظاهر مثال
التعارض بين الظاهر والنص قوله تعالى واصل لكم ما وارد ذاكم وقوله تعالى فانكم وما طاب لكم من النساء
مثنى وثلاث ورباع فالاول ظاهر في اباحة النكاح ولا يقتضي حرمة الخامسة والثاني نص في بيان
العدد لسوقه ولا يقتضي حرمة ما قبله فتعارضهما يرجح النص لقوته ومثال التعارض بين النص والمفسر
قوله عليه السلام المستحاضة تنوضا لكل صلاة نص مفيد ليجاب الوضوء لكل صلاة وسوق الكلام
له لكنه يحتمل التأويل بان يراد من الصلاة وقتها وقوله عليه السلام المستحاضة تنوضا ولو في كل صلاة
مفسر لانه لا يحتمل التأويل فتعارضهما يرجح المفسر على النص ومثال التعارض بين المفسر والمحكم فهو
الصلاة فانه ظاهر في معناه بالنظر الى عارف اللسان نص من حيث ان الفرض من سوق الكلام
ايجاب الصلاة مفسر من حيث انها كانت بحملة فسرهما النبي عليه الصلاة والسلام بقوله وفعله ثم هي كانت تحتمل ان
لا تذكر وقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا موقوتا يقتضي التكرار وهذا
محكم في التوقيت فترجح الاول من تلك الحاشية **واما الخفي** فهو ما خفي المراد منه بعارض غير الصيغة لا يقال
الدبال طلب وحكم النظر فيه ليعلم ان اختفائه لمزية او نقصان فيظهر المراد منه ومثاله قوله تعالى والرق

والساق

والساق فاقطعوا ايديهما فهو ظاهر بالنسبة لوجوب قطع اليد لكل سارق لكنه خفي بالنسبة للظاهر
والنباش لانهما اختصا باسمين اخرين رجل زيادة معنى السرقة في الطار لانه يسرق من اليقظان بضرب
غفلة فتقطع يده ورجل النقصان في النباش لانه يسرق من غير حزن ومن هو غير قاصد للحفاظ
وهو الميت فعدينا حكم النص الى الطار بدلالة النص رجل الزيادة فيقطع ولم يعد الحكم في النباش
لرجل النقصان فدو بقطع عند ابي حنيفة السياسة وعند ابي يوسف وانفعي يقطع النباش على كل حال
لقوله عليه الصلاة والسلام من نبش قطعناه وحمله ابو حنيفة على السياسة لما روى عنه عليه الصلاة والسلام
رقطع على الخنثى **واما المثل** فهو الدال في اشكاله ومثاله وحكم اعتقاد الحقيقة
فيما هو المراد منه ثم ارجع الى الطلب والتامل الى ان يتبين المراد منه مثاله فانوا اخرتكم اني شتمت فان
كلمة اني نجى بمعنى من اين ونجى بمعنى كيف فلما تاملنا بلفظ الحرث علمنا ان المراد كيف شتمت
فكون المواظمة من امرانه حراما دون الدبر محل الفرج لا حرث وقد يكون الاشكال استعارة بدعيه
غامضة نحو قوله تعالى قوارير من فضة في وصف او اني الجنة فان فيه اشكالا من حيث ان
القارورة لا تكون من الفضة فلما طلبنا وجدنا للقارورة صفتين حميدة وهي الشفافة وزميمة
وهي السواد والفضة صفتين حميدة وهي البياض وزميمة وهي عدم الصفاء فلما تاملنا وجدنا
او اني الجنة في صفاء القارورة وبياض الفضة **واما المجل** فهو ما اذدعت فيه المعاني وشبهه
المراد به شتباها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستفسار ثم الطلب ثم التامل كما
اذا السد باب الترجيح في المشترك او باعتبار عبارة اللفظ كالربوع قبل بيانه تعالى فلا بد
في المجل من ثلاث طبقات بخلاف الخفي فانه يدرك بمجرد الطلب والمشكل بالتامل بعد الطلب
واما المجل فلا بد له بعد الطلبين من التامل للتبيين وحكم اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد منه والتوقف
فيه الى ان يتبين ببيان المجل كالصلاة والزكاة فانها مجملون لكن يتبينها السنة من حيث المقدار

الواجب والكيفيات والادكان والسبب شافيا **واما التشابه** فهو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه قبل يوم القيمة ولا يرجي بدوه اصد فر هو في غاية الحقاء كالحكم في غاية الظهور وحكمة عند الحقيقة كالسلف اعتقاد الحقيقة وتفويض معرفة المراد منه اليه تعالى ومنه كل نص او هم التشبيه واستدلوا على ذلك بثلاثة ادلة الاول بقراءة الوقف على الدلالة الثاني ان الله تعالى ذكر المؤمنين في معرض ذم بقوله تعالى وما الذين في قلوبهم زيغ الا به والدليل الثالث هو ان الذي اول لم يؤمن بكلام الله تعالى حتى اوله ووزنه عيزان عقله ففي الحقيقة آمن بميزان عقله بكلام الله رأسا وقال الخلف وهم من كانوا بعد التدنسية او بعد التمسك بماية نزه الله تعالى عما يليق به من صفات المحدثين ثم نعين المراد كما نعين اليد **والملك** بالقدرة والسواو بالسيادة **والملك** واستدلوا على مذهبهم بثلاثة ادلة ايضا الاول قراءة وصل والآخر في العلم والثاني قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فاذا لم يعلم معناه يلزم المساواة بينهم في عدم العلم الثالث هو ان الله تعالى انزل القرآن للارتفاع بمعرفة احكامه فانه لم يعلم معناه لم ينتفع به واجيب عن الاول بان الراسخون في العلم وان لم يعرفهم له بقراءة الوصل لكن معرفتهم تكون باعدوم الله تعالى لهم اما بوجهي كالانبياء ومن اخذه عنهم او بالراهام وكثف كالاولياء ومن اخذه عنهم والمنوع انما هو التوليد الفكري العقلي وعن الثاني بانه لا يستوي الذي يعلمون والذين لا يعلمون فيما من هو شأنه ان يعلم كغير التشابه اما هو شأنه ان لا يعلم بل الجهل فيه عين العلم كعرفة الذات العلية وعن الثالث بان ارتفاع القرآن يكون بمعرفة احكامه كغير التشابه او بالاعتقاد بحقيقة المراد منه كالتشابه فعلى كل ارتفاع حاصل على انه نقل جمع من المحققين ان الخلف انما احلهم على التأويل دفع طعن المبتدعة في كلام الله تعالى بسبب التشابه فما لو لا ذلك لرفع تلك الدرجة فقط واما عقيدتهم في التشابه فهي كذهاب السلف بلفظ اصلا **التقييم** **الثالث** بحسب الاستعمال ووجه التماسه الى اربعة ان اللفظ ان استعماله في معناه الموضوع له حقيقة والارتيان وكل واحد منهما ان كان ظاهرا المراد بحسب الاستعمال فصريح والركنا به اما

الحقيقة

الحقيقة فهي الكلمة المستعملة فيما وضعت له والمراد بالوضع دلالة عليه من غير قرينة فان كانت من جهة الله كانت من قوم مخصوصين فعر فيه خاصه وان كانت من قوم غير مخصوصين فعر فيه عامه **فحقيقة لغوية** وان حكمها وجوبها وضعت له خاصا كان او عاما فخرج عن الحقيقة المراد والموضوع قبل **فشرعية** وان **الاستعمال** والغلط والرهزل والكناية البنيانية على قول فيها والمشاكلة **قاعدة** عدم الحقيقة التبادر وعدم صحة النفي بخلاف المجاز **قاعدة** متى امكن العمل بالحقيقة لا يصار الى المجاز الا اذا انصرت الحقيقة نحو لا اكل من هذه التخله فيحمل على ثمرها او تغذرت كذا اكل من هذه القدر فيحمل على الطبخ فيها او كانت مجهزة شرعا كوكلة في مخصوصه فيحمل مطلق الجواب او دلالة العادة كذا يضع قدمه في دار فلان فيراد به الدخول مطلقا فيكون العقد في قوله تعالى ولكن يواخذكم بما عقدتم اليمان لما ينقضي اي يرتبط فيختص بالمنفعة عند الحقيقة لكونه اقرب للحقيقة بدرجة وعندك فقيه **لكنها** ربط في الغوس ايضا كفارة ويكون النكاح في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم محمول على الطوارىء الحقيقة دون العقد لانه المجاز فخرم منية الاب على الابن عند الحقيقة بهذه الدير ونكح المحمود عليه عليه اي قصدا لثبته كما في الغوس فتخص الكفارة بالمنفعة **المعجم** ايضا بالرواج او بارادة الحقيقة مع المجاز في مقام النفي فانه جائز وعندك فقيه هو محمول على المجاز اعني العقد فتخل منية الرب للابن وما المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعدوته مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت له وحكم وجوبها استعماله خاصا كان او عاما ولا عموم له عند بعض الشافعية وقال اكثر الشافعية والحقيقة بعموم وليس هو بضروري كيف وقد وقع في القرآن المنزلة عن الضرورة ولهذا جعلوا قوله عليه الصلاة والسلام لا تبغوا درهم بالدرهم ولا الصاع بالصاع عاما في كل ما يحمل الصاع كما قال ابو دلون انه مخصوص بالطعام **قاعدة** لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز عند الحقيقة كما هو الراجح عند البنيانيين ويجوز عند الشافعية كما اجازة المحويون ولذلك كان التضمن المحوي فيه جمع بين حقيقة والمجاز لانه اشراك كلمة بمعنى كلمة اخرى لتعدي تعديتها بخلاف التضمن البنياني فانه استعمال اللفظ في المعنى الموضوع له وتقدير حال من المعنى الراجح هو اصبغ بقلب كفيه على كذا اي نادما عليه تنبيه الخلف في الجمع بين الحقيقة والمجاز هو في غير النفي

لكنها ربط
الضم بالمضم
به دون الغرض
اي قصد الثبوت
كما في الغوس
فتخص الكفارة
بالمنفعة

وفي غير ان يكون احدهما ردا اصلية والثاني تبعاً والافجوز اتفاقاً والخلاف في الكل الجبهي
 لا المجموعي ولا في فرد منتشر وهذا بخلاف عموم المجاز فانه جائز اتفاقاً لانه معنى مجازي عام يكون
 المعنى الحقيقي والمجازي رجليين فيه بخلاف الجمع المذكور فانه يراد به خصوص كل من المعنيين فتكون
 اسد وزيد به الرجل الشجاع والحيوان المفترس هو جمع بين الحقيقة والمجاز واذا اردت به المجزئ
 وهو معنى عام ثلها يكون من عموم المجاز المتفق على صحته حتى اذا وصي المولى ريتناول
 مولى المولى واذا كان له مقتى واحد يستحق النصف ولا يلحق غير الخبز بالخر في حق الحد بقليله
 من دون اسكار خذ قال في ورياد بنو ابيه بالوصية لانه للصلى حقيقة وفيه
 مجاز ولا يراد المس باليد في قوله تعالى اور مستم النساء لان الحقيقة في غير الجز مرادة والمجاز
 وهو شجاع مراد فيه فلم يبق الاخر وهو المجاز في غير الخبر والحقيقة في الخبر مرادين لتدبرم الجمع
 بين الحقيقة والمجاز وما قيل لو قال الكفار امنوا على ابنا عينا واولادنا ومولينا فان ابنا ابناهم
 ومولى مولىهم يدخلون في رواية الاستحسان فيلزمكم ايها الخفية الجمع بين الحقيقة والمجاز فجوابه
 ان ظاهر اسم الرباء يتناولهم فصار شبهة في حقن الدم ان يفسد والامان يثبت
 باد في شبهة بخلاف الاستئمان على الدباء والدمهات حيث لا تدخل الاجداد والجدات لان
 هذا التناول معتبر بطريق التبعية فيليق بالفروع دون الأصول واما حرمة نكاح
 الجدات فتبنيها اما بالاجماع او بالنص دلالة لان العلة في حرمة الدماء الأصلية وهي
 ثابتة في الجدات بالاولى وانما يقع على الملاك والادارة فيمن حلف لا يدخل دار فلان وعلى
 الدخول حافيا ومنعلا فيمن اذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان باعتبار عموم المجاز وهو
 نسبة الكنى في الاول ومطلق الدخول في الثاني من ذكر السبب واردة المسبب وانما يحث
 اذا قدم ليدانها في قوله عبده حريم يوم يقدم فلان مع ان اليوم للنهار حقيقة وللليل مجازا
 باعتبار عموم المجاز وهو مطلق الزمن ويعرف المجاز بنباد غيره الى الفهم لولا القرينة وبصحة
 النفي وبعدم الاطلاق كما في واسئل القرية فديقال واسئل البساط اي صاحبه ويجمع اللفظ

الدال

الدال على خلاف جمع لفظ الحقيقة كالامر بمعنى الفعل مجازي يجمع على امور بخلافه بمعنى
 القول حقيقة فانه يجمع على اوامر والنزام تقييده اي تقييد اللفظ الدال عليه كجناح الذل
 ونار الحرب بخلاف الحقيقة كعين مشدود وتوقفه على المسمى الاخر نحو ومكر واو مكر الله
 وباطلاقه على المستحيل نحو واسئل القرية **قاعدة** المجاز والنقل خلاف الرسل فالحقيقة
 مقدمة عليها وهما مقدمتان على الاشتراك وانما يعدل الى المجاز لنقل الحقيقة على اللسان
 كالحقيقي اسم للداهية او بشاعتها كالخرقة يعدل الى الغائط او جملها للتنظيم والخط
 او بلوغته نحو زيد اسد فانه ابلغ من شجاع الشهرة وكما حقا والمراد عن غير المتخاطبين
 الجاهل بالمجاز وكما قامة القافية والوزن او السجع **قاعدة** المجاز والاشتقاق مترادفان
 في هذا الفن وان كانت اخص منه في مصطلح اهل البيان عندهم مجازا عند قامة الشابه
 ثم ان علاقات المجاز خمسة وعشرون السببية نحو رعبت الغيث اي بنا ناسيبا عنه
 والمسبية نحو شربت الدم حتى ضل عقلي اي خمر او اطلاق اسم الكل على البعض نحو جعلون
 اصابعهم في اذانهم اي انا ملهم والعكس نحو فخر رقية والملزومية نحو نطق الحمار على
 وجه العكس نحو قوم اذا حاربوا شدوا ما زهرهم دون النساء ولو بانث باطرها اي
 اعزلوهن واطرق المطلق واردة المقيد نحو اور مستم النساء اي وطئتوهن او العكس
 نحو رايت متفرزا اذا المشرفة البعير المتدلية واطرق العام واردة الخاص نحو الذين
 قال لهم الناس اي نعيم به معودا وسجعي وعكس نحو ورتقل لها اف اذا المراد مطلق ارضي
 واطرق الحال على المحل نحو في حمة الله اي لجة وعكس نحو العالم في مكة اي اهله او حذف المضاف
 واقامة المضاف اليه مقامه نحو واسئل القرية وعكس نحو ابي جلد اي انا ابن رجل جلد الامور وجرها
 وتسمية الشيء باسم مجاوره نحو سال الوادي اي ماؤه والاول نحو اني اعصر خمر
 اي عنبا يؤول الى كونه خمر وتسمية الشيء باسم ما كان عليه نحو اولو النسي اموالهم ولديته

تخوضت عصا اي بعصا والبديهة كقولك اكل الدم اي الدية واخلاق المعرف باليوم
وارادة واحد منكم نحو ادخلوا الباب في قول والنكرة في الرثبات المعلوم نحو علمت نفسي اي
كل نفسي على قول والضرب نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم والحذف نحو اختار موسى قوم اي
من قومه والزياة نحو ليس كمنه شيء والنوع الى من والعشرون المشابهة كاطلاق الرسول على زيد
بعودة الجماعة والصحيح انه يشترط سماع النوع العلة في شخصها ثم اعتبار رضى العدة على
ما صح منه جبهة اصل نقدر **قاعدة** وتعلق بالحقيقة والمجاز كلمات المعاني ومنها الحروف
لانها تجري فيها الاستعارة التبعية كما تجري في الافعال والشتقات والمبرهات والوصافة
واسماء الافعال على قول في الحرف الواو وهي لطلق الجمع لا تفيد ترتيبا ودر مقارنته ولا
عكس ترتيب فان وجد معنى من تلك المعاني فهو من القرائن التي جبه واما في قول
القائل لغير الموطوءة ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق انما تطلق واحدة عند
حنيفة وثلاثة عند صاحبها لا باعتبار الواو بل لان موجب هذا الكلام وهو ذكر الطلقات
متعاقبة على وجه يصل الاول بالشرط ثم الثاني ثم الثالث اذ فراق عنده والجماع
عندهما اي الرزاق بين المعطوف والمعطوف عليه متعلقين بالشرط بدلا واسطة
فيقنع جملة واذا قال لغير الموطوءة انت طالق وطالق وطالق بدلا شرط انما تبين واحدة
لان الطلاق الاول وقع قبل الفراغ عن التكلم بالثاني فقطت وروية لغوات المحل رزاقا
غير موطوءة فلما الثاني والثالث لا للواو وقد تكون الواو والحال كقوله لعبد اد الى الفارقت
حر ليقع العطف لكون المعطوفة اخبارية على انشائية حتى لا يعتق الاداء وقد تكون الواو لعطف
الجملة فدر تجب فيها المشاركة في خبر كقوله هذه طالق ثلثا وهذه طالق فتطلق الثانية واحدة لان
الشركة في الخبر انما كانت لا فقار المعطوف اليه فاذا كانت تامة فقد ذهب دليل الشركة وكذا في قولها
طلقني ولك الف لعطف الجملة عند الامام حتى اذا اطلقها لم يجب شي لانها للعطف حقيقة والمعاوضة
في الطلاق زايده اذ الكرم تاتي العوض فيه بخلاف امله ولك درهم فانها في الحال اتفاقا للزوم المعاوضة
في الرجاء وقال لانها في الحال بدلا لانه حال المعاوضة اذ الخلع عقد معاوضة فيصير وجوب الالف عليها شرطا

وبدلا

الصلح
القول
نوع العدة

وبدلا فيجب الالف والفاء والترتيب المعنوي او الذكري والتعقيب في كل شيء بحسبه فيتأخر
المعطوف عن المعطوف عليه وان لطف فاذا قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق
فالشرط ان تدخل الثانية بعد الاولى بدون تراخي فلو دخلتها تراخي لم تطلق وتعمل في احكام العطل العطل
بما اذا قال ان دخلت منك العبد بكذا فقال ان دخلت فمحرره ان قبول البيع
ويعتق اقضاء وقد تدخل الفاء على العطل اذا كانت العلة بما يدوم اي بقي
ليحصل الترتيب فلتلغ الفاء نحو اد الى الفارقت حر اي لو دخلت حر فيعتق
للحال وان لم يؤد وتنتجارب معنى الواو في قوله له على درهم فدرهم حتى لزمه
درهمان اذ التعقيب هنا ليسوع لان التعقيب يكون في اذ عارض والدرهم عين
لا يتصور فيه التعقيب الربيب الوجوب في الذمة والحال انه لم يبا شرسيا اخر
بعد التكلم بالدرهم الاول حتى يكون وجوب هذا عقيب الاول فيلزم ان تكون
جميع الواو فيلزم درهمان وثم للتراخي بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف وهي للتراخي
في التكلم والحكم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما للتراخي في الحكم مع الوصل
في التكلم حتى اذا قال لغير المدخول برأيت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت
الدار فعنده يقع الاول فقط لانه لما وقع الاول وتراخي الثاني عنه تكلم لم يبق
محل للثاني فلما وهذا اذا اخر الشرط ولو قدم الشرط تعلق الاول به ودفع الثاني
ولما الثالث فائدة تعلق الاول انه ان ملكها ثانيا بالنكاح ووجد الشرط يقع
الطلاق حينئذ بالتعلق السابق وقال اصحابنا يتعلقون جميعا ويشتركون
على الترتيب سواء قدم الشرط او اخره فان كانت مدخولا يقع الثلث والا
يوقع الاول ولا يقع ما بعده واما عند ابي حنيفة في المدخول بها فان قدم
الجزء يقع الاول والثاني في الحال وتعلق الثالث بالشرط فكانه سكت

العلل
تلفي

عن الاولين ثم قال انت كذا ان دخلت الدار وان قدم الشرط تعلق الاول به
ووقع الثاني والثالث في الحال وفي قوله عليه الصدرة والسدم من حلف على عين فري غيرها
خير منها فليكن عن عينه ثم يأت بالذي هو خير من متعارفة بمعنى الواو وعدم حقيقة الامر
تدل عليه الرواية اخرى التي فيها تقديم قوله عليه الصدرة والسدم فليات بالذي هو خير فانها
تقتضي تقديم الحث على الكفارة فوجب التطبيق بينهما بحمل ثم في الرواية الاولى بمعنى الواو
ولم يعكس لانه تقديم الكفارة على الحث غير واجب بالارتفاق فلو عملنا بالرواية الاولى
يلزم وجوب تقديم الكفارة على الحث وهو حذف الجماع ويلزم تخصيص الكفارة بتوابع المال
فقط لان الكافي رضي الله عنه لا يجوز تقديم الكفارة على الصوم **وبل زيات** ما بعده واخره
عما قبله ان كان صالحا للعرض عنه كما في الخبر بخلاف الرثاء فاذا قلت جاني زيد بل عمر
كان معناه ان المقصود اثبات المجرى والرزق يرد في محله وعمره فاذا زدت رقت
جاني زيد بل عمر وتفر حكم الموطوف على جعل ضده للمحطوف وقيل تنقله بنفسه للمحطوف
فتطلق ثوبا اذا قال انت طالق واحدة بل شتين لانه لا يملك ابطال الاول لانه انشاء
بخلاف قوله له على الف بل الفان حيث يلزم الفان فقط لانه يملك ابطال الاول لانه
اخيارا وخرار خذوا الزحف حيث قاسى الثانية على الاولى فوجب عليه ثلثة ارف وهذا في المفردة
فان دخلت على الحمل فري اما للضرب او بطالي نحو قوله تعالى ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق
او للضرب الانتقالي نحو ولدنا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظنون بل فلو بهم في عمره من هذا
فما قبل بل على حاله ولكن مشددة وخفيفة للاستدلاله اي رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق
بعد النفي فقط عند عطفها المفرد على المفرد اما اذا عطفت جملة على جملة فبعدها ومعناها اذا
عطفت جملة نظير معنى بل في نقل الحكم الثاني بعد النفي والاثبات واذا عطفت مفردات
لتكوين الوباء النفي وشبهه على عكس معنى لا لانهما تثبت لما بعدهما ما نفي عما قبلها بخلاف
بل ايضا لا بل للعرض عن الاول ولكن ليست كذلك ويصح العطف بها الرشد سابق

وكان
نصافي عدم
جميع زيد وهذا
في الاثبات وما
في النفي بان
يقال ما جاني
زيد بل عمر

الكلام

الكلام اي ارتباط ما بعده بما قبله بنفي واثبات بحيث يكون المذكور بعد لكن مما يكون الكلام
السابق يتوهم منه المخاطبة عليك والاف هو متناف مثالي عدم الارتفاق كالامة اذا تزوجت
بغير اذن مولدها بمائة درهم فبلف فقال المولى لا اجز النكاح بمائة ولكن بمائتين مشددا ان هذا
فسخ للنكاح وجعلت لكن لا ابتداء النكاح بعد الانفاخ فيكون نفي فعل واثباته بعينه
فيكونان متضادين والتضاد مبطل للارتفاق فترتفع معنى العطف ولا يعتبر الاختلاف
من حيث المال فانه تبع السادس من محروف **او العاطفة** وهي بعد خبر لك نحو لئن ابوما
او بعض يوم اول السكيت وانا او اياكم لعلي هدي او في ضد بل مبين وهي بعد الطلب للاباحة
اذا اجاز جمع بين المتعاطفين نحو جالس الحسن وابن سيرين والتخيير اذا لم يجمع نحو تزوج هذا
او اخيرا وتكون بمعنى الواو نحو قوله وقد زعمت ليلى باني فاجر لنفسى تقاها وعليها فخورها
والتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف اي تنقسم الى الثلاثة تقسيم الكل الى جزئياته وبمعنى الى
فيصوب بعدها المضارع بان مضرة نحو لا زلتك او تقضيني حقي او بمعنى الرخو رقتلن
الكافرا وسلم اي اراد ان يسلم وبمعنى بل نحو قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون
والتقريب نحو ما اري سلم او ورجع وما اري اذن او اقام لمن قصر تسليمه واسرع في اذانه
فاذا قال هذا حرا وهذا يكون انشاء لان الشرع وضعه لانشاء الحرية ولكن يحتمل ان يكون
اخبارا عن حرية سابقة لكونه خبرا من حيث اللفظ فلما كان ذا جهتين وجب التخيير المتكلم بان
يوقع العتق على ايهما شاء من حيث كونه انشاء ومن حيث اخبرية يكون تعيينه واحدا منهما
بيانا للخبر المجهول الصادر عنه من حيث كونه خبرا في شرط له صدوقية المحل لانه
انشاء العتق لا يكون الرقي محل صالح للعتق فاذا مات احد هما قبل البيان فقال كان الميت
مراد الي لم يقبل منه لانه لم يبق محلا ليجاد العتق وتعين المحل للعتق ولما كان اظهر ارامي منه
بجبر عليه من جانب القاضى والرفي انشاء ويجبر واذا دخلت في الوكالة بان يقول وكنت

هذا وهذا صحيح تصرف كل منهما ولا يشترط اجتماعهما بخلاف البيع والجاراة فانه لا يصح التزديد
فيهما الا ان يكون من له اخبار معلوما في اثنين او ثلاثة بان يقول على ان اخيار للبايع او للمشتري والمؤجر
او المستاجر في اثنين او ثلاثة من البيع او المؤجر فيصيح استمنا وعنده فروا ان فعي لا يصح قياسا للجاراة
وفي الكفارة بحب احد الاشياء فان ادى الكل يقع اعلها كفارة والباقي تبرع وان ترك الكل
يعاقب على اذناها وعند المرافين والمعتزلة الكل واجب على سبيل البدل فان فعل احدهما
سقط وجوب باقيرها وان ترك الكل يعاقب على الجميع وهذا خدوف وضع اللغة والشرع
دا وفي قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا
او يصلبوا او يحطبوا عند الامام مالك فيجزي الامام على صيب ما يراه مصلحة عند حنفية او بمعنى بل
لان جنابات المحاربين وفطاع الطريق على اربعة انواع اخذ المال فقط والقيل فقط والقيل مع
اخذ المال والرابع التخويف فقط والحزاء يكون على حسب الجنابة غلظا وخففة ولكن لم يذكر الجنابات
في النص اعتمادا على فهم العاملين فكان تقدير عبارة القرآن ان يقتلوا فقط بل يصلبوا اذا
جمعوا بين قتل النفس واخذ المال بل تقطع ايديهم واجلهم اذا اخذوا المال فقط بل ينقوا
من الارض اذا خوفوا الطريق واستدل الحنفية على هذا التفضل بفعل عليه الصلوة والسلام
بذلك في اصحاب ابي بردة مع نزول الوحي بحرقهم بهذا التفصيل المذكور **ومن الحروف العاطفة حتى**
وهي زنتها والغاية فتكون جارة سما صريحا او مصدرا او مؤولا من ان الفعل نحو حتى يرجع
الياساموسي وتكون عاطفة لرفع او دنيي بعض او كالبعض وتكون ابتدائية بان يبتدأ بها
جملة اسمية نحو فماتت القتيلى نوح دماثرها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل او فعلية نحو مرض فلان
حتى لا يبرصوه وللتعليل نحو سلم حتى تدخل الجنة **وهنا حروف الجر** **فالباء** للدلصاق وهي تعليل
الشيء وايصاله بالشيء حقيقة نحو امسكت محل بيدي ومجازا نحو مرت بزيرو للتعديد نحو ذهب
الله بنورهم اي اذهبوا ولا تستعانه وهي التي تدخل على الدالة والمزلة الدالة والسببية

نحو

نحو وكذا اخذنا بذنبه وللمصاحبة وهي التي تكون بمعنى مع وبغنى عنها وعن مصحوبها الحال نحو اهبط
بسدم اي مع سدم اي حال كونك مسلما الامرسه وللظرفية الزمانية والمكانية وللبدلية نحو يا سرفي
ان لي بها الدنيا اي بدلها والمقابلة نحو اشتريت الفرس بالف والمجاورة كمن نحو و يوم تشقق السماء
بالهام اي عنه والاستعلاء نحو ومن اهل الكتاب من ان تامة بقطاراي عليه والقسم والغاية كالي
نحو وقد احسن لي اي الى والتوكيد نحو كفى بالله شهيدا وللتبعض نحو قوله تعالى عينا يشرب بها
عباد الله اي منها ونصحب الثمن فتكون للاستعانة دون الثمن تبع حتى لا يشترط وجوده
بخدوف المبيع حتى اذا قال اشتريت منك هذا العبد بكر حفظه جديدة يكون الكرثنا ثبت
في الزمة فصيح الاستبدال به قبل القبض ولو قال اشتريت الكرث العبد فيكون سلما فترعى
شرائطه فلو قال ان اخبرني بقدرم فدون فعبدى حريق على الخيار بالحق حتى لو اخبره كاذبا
لم يفتق بخدوف ان اخبرني ان فلانا قدم فانه يتناول الصدق والكذب ولو قال ان خرجت
من الدار لا ياذني فانت كذا يشترط تكرار الودن لكل خروج دون معناه الخروجا
ملصقا باذني والاستثناء ميزان العموم بخدوف الدان اذن لك فانه على الودن مره لتقدر
حقيقة الاستثناء وفي قوله انت طالق بمشيئة الله بمعنى الشرط لقوله ان شاء الله وقال
ان فعي الباء في قوله تعالى واسمحو لرؤسكم للتبعض وقال مالك هي صلة وعندي
حنيفة للدلصاق باصل وضعها ولكن اذا دخلت في آلة المسح اقتضت استيعاب
المحل لمسحت الحائط بيدي واذا دخلت على الموضع كما في الودن تقتضي استيعاب الموضع بل
الصاق الدالة به فمن هذا جاء التبعض لربا لبا على مضاهاة الاستعلاء صا او معنى نحو على ذلك
وبمعنى مع نحو واتى المال على صبه وبمعنى عن نحو وضعت عليه اي عنه والتعليل نحو وتكبروا الله على
ما هداكم اي رجل هدايته اياكم وللظرفية نحو ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها وللشدائد
نحو فلان يفعل المنكر على انه لا يبئس من روح الله وللزيادة نحو حديث الصحابي الى لا اطف
على يمين اي يميننا واما علا يعلو ففعل ومنه ان فرعون علا في الارض وتكون اسما بمعنى فوق

جند

خو غدت من على الطح اي من قوته فاذا قال له على الف درهم يكون دينان على
للاستعلاء تفيد الوجوب حقيقة الا ان يصل به الوديعة فيحمل على وجوب الحفظ **ومن التبعض**
فان قال من شئت من عبيدي عتقه فاعتقه فله ان يقتصرهم الواحد منهم عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى عمدا بعملي العموم والتبعض وهما من ومن وقال ابو يوسف ومحمد له ان يقتصرهم
كلهم حملوا على البيان وتكون من ايضا ابتداء الغاية من زمان او مكان او غيرها نحو
انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم وللتبين نحو ما نسخ من اية او نسيها او عدل بها ان يصح
حملها الموصول والضمير والتعليل نحو يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت
اي رجلاها والبدل نحو اصبتم بالحياة الدنيا من الرزق اي بدلها والغاية كحالي نحو قربت منه
اي اليه وتنصيب العموم نحو ما في الدار من رجل ومرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي اي به
ومرادف عن نحو قد كنا في غفلة من هذا اي عنه وفي نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
اي فيه وعند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي عنده وعلى نحو وضناه
من القوم اي عليهم والى معناها انشأ الغاية اي المسافة وتكون ايضا مكانية نحو سرت من
البصرة الى الكوفة وزمانية كسرت من يوم كذا الى يوم كذا او زمانية ومكانية نحو اشتريت
من صنف كذا الى صنف كذا ثم اذا كانت الغاية منفصلة عن المضي فلدخول الا
بقريئة نحو اشتريت من هذا المكان الى هذا المكان وان كانت متصلة فان
كان اسم المضي يتناولها فتدخل الغاية فيها وتكون غاية لاسقاط ما دونها نحو
فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وان كان لا يتناولها اوضحه شك فلا
تدخلوا نحو فاعلموا الصيام الى الليل ونحو لا سب من يوم كذا الى يوم كذا او اسم غاية
مد اي مداكم اليها **وفي** من معانيها الظرف الحقيقة ان كان للظرف احتواء
والظرف في تحيز نحو الماء في الكون والافجارية نحو النجاة في الصدق وزيد في البرية والعالم
في صدر زيد وتأتي للمصاحبة نحو ادخلوا في اعم من قبلكم اي معكم والتعليل نحو
لكم

لكم فيما افضتم والاستعلاء نحو وصلبكم في جذوع النخل وللتوكيد نحو وقال اركبوا فيها اي اركبوها
وبمعنى الباء نحو قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الالهام ازواجا يذكركم فيه اي يكثر كسم
بسبب هذا الجعل وبمعنى الى نحو فردوا ايديهم في افواههم اي اليها وبمعنى من نحو هذا ذراع في الثوب
اي منه اي فديني به لقطعة ثم انهم اختلفوا في حذف في واثباته في ظروف الزمان كانت طالق غذا
او في غذا فقال ابو يوسف ومحمد هما سواء وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى فيما اذا نوى اخر النهار يصدق
في مال الاثبات قضاء وديانة لانه نوى حقيقة كذا لم يحدف الاول فانه يصدق فيه ديانة للتخفيف
واذا اضيف الطريق لمكان نحو انت كذا في مكة نطق في الحال الا ان يضم الفعل اي الدخول فيصير
بمعنى الشرط **والدم** من معانيها التعليل والاستحقاق اذا وقعت بين ذات وصفه نحو الحمد لله
والاختصاص اذا وقعت بين ذاتين الثاني منها ان يملك نحو الباب للدار والملك اذا كان
الثاني يملك نحو المال للزيد والصيرورة اي العاقبة نحو قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا والتعليل نحو وهبت لزيد ما لا وللتوكيد النفي نحو قوله تعالى وما كان ليعذبهم
والنقدية نحو ما اضرب زيدا لعمركم والتاكيد نحو ان ربك فعال لما يريد وبمعنى الى نحو قوله تعالى
فسقناه لبلد ميت اي اليه وبمعنى على نحو قوله تعالى يخرون لرفقان سجدا اي عليها وبمعنى في نحو قوله تعالى
ونضع الموازين القسط ليوم القيامة وبمعنى عند نحو قوله تعالى اقم الصلاة لردك الشمس ومن نحو
سمعت له صراخا اي منه وعن نحو قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقوا
اليه اي في حقهم ومنها **الاول** ومعناها في الجملة الاسمية امتناع جوابه لوجود شرطه نحو لو لا زيد
لهذا عمر و امتنع الرجلان لوجود زيد وفي المضارع عية التخصيص اي الطلب الحبث نحو لو لا
تستغفر الله تعالى وفي الماضي التوبيخ لولا جادا عليه باربعة شهداء وتأتي للنفي كاية فلولا كانت
قرية امننت فنفعها ايمانها اي ما امننت قرية اي اهلها حين يحيى العذاب فنفعها ايمانها اي اهلها
يونس ومنها **مروفي الشرط** اي كلامة فان المشكوك او الموهوم او النادر او المحال فلا تدخل على امر
محقق فلا يقال ان جاء الغد فاذا قال ان لم اطلقك فانت كذا لانه لم يطلق حتى يموت احدهما

الحق
من كذا
ما حاكم
وقرأه
الجمعة
وبمعنى
نحو قوله
الدم

فترى ولا يرثها لكونه فارادان الشرط لا يتحقق الا بقرب موت احدهما **واذا انفصل** عند خناه الكوفة
للوقت وللشرط فاذا دخلت الفاء في جوابها كانت للشرط جازية للفعلين ويبقى الوقت عندها
حينئذ فكانت حرف شرط كان وقد لا يجازى بها واذا اجازى المجس يدعى جذب فتكون للوقت
وهذا مذهب ابي حنيفة وعند خناه البصرة هي موضوعه للوقت وقد تستعمل للشرط بجاز من غير
سقوط معنى الوقت عندها نظير متى وهو قولها فاذا قال لامرته اذ لم اطلقك فانت كذا يقع
الطلاق عنده ما لم يميت احدهما نظير ان لم اطلقك وقال يقع الطلاق كما فرغ من كلامه مثل
متى لم اطلقك وهذا اذا لم يتووا الرقما نوى **وصيما وابن واني** **للكان المبرم** بمعنى ان يجاز فاذا
قال انت طالق حيث او ان شئت لا يقع ما لم تثن وتوقف مشيئتها على المجلس واما **اذا ما وحق** فانها
للمزمان فاذا قال انت كذا اذا او اذا ما وحق او متى ما شئت تثن في المجلس وبعده لا اتصال الطلاق
بالزمان دون المكان **وصي حروف الشرط** **لو وهي حرف شرط للمضي** في الاكثر ويقل للمستقبل ومنه قوله تعالى
وليجزي الذين لو تركوا من خلفهم اوبى وقول الشعر ولو ان ليلى الريحيل سلمت
على ودوني جندل وصفاح سلمت تسليم البشارة او رقا البشرا صدى من جانب القبر صاخر
ثم قال الجمهور هي حرف امتناع لا امتناع ففهم جم غفير من اهل العربية ان مراد الجمهور رانده
يمتنع الجواب لامتناع الشرط بمعنى ان علة انتفاء الجواب في الخارج هي انتفاء الشرط من غير التفات
الى ان علة العلم بانتفاء اجزاء ما هي فسيببية انتفاء الثاني بانتفاء الاول انما هي من حيث الخارج
فقط لا من حيث العلم وقال ابن الحاجب المراد ينتفي الاول بانتفاء الثاني واستدل على ذلك
بالدولة العقلية والنقلية اما العقلية فهي ان الاول سبب ولزوم والثاني سبب ولزوم معلوم
انه ينتفي السبب واللزوم اذا انتفي السبب واللزوم بالعكس لجواز ان تكون الاسباب متعددة
واللزوم اعم من اللزوم ولا يلزم من نفي الارض نفي الرحم نحو لو كان هذا انسانا لكان حيوانا يلزم
من نفي التالي نفي المقدم ولا يلزم من نفي التالي فاذا انتفي كونه حيوانا انتفي كونه انسانا
لا بالعكس وكذلك عند تعدد الاسباب لا يلزم من نفي احد الاسباب نفي المسبب لجواز ان يثبت باسباب
اخر نحو لو انتفي خروج شيء من السبيلين لم ينتقض الوصول لجواز ان ينتقض بشئ اخر مثل خروج

الدم

الدم عند خنفيه ومسى المرأة عند الشافعية واما النقلية فتدل قوله تعالى لو كان فيهما الراهة اراهه
لفرضا فان الراهة مافيه لاثبات الوحدانية ونفي التعدد بدليل عدم الفساد فان نفي الاول وهو
التعدد بدلالة عدم الفساد دون هذا هو المطلوب اثباته عند المشركين لانهم ينكرونه ويدعون
الشركة وليس المراد بالاستدلال وسياق الراهة نفي الفساد في الخارج لرجل انتفاء التعدد فينتفي
الثاني لرجل انتفاء الاول فيكون المطلوب الاستدلال على نفي الفساد هو المقصود دون عدم
الفساد اي الوجود امر مسلم ظاهر مشاهد محقق لا ينكره الخصم والقاعدة العقلية هي ان
الدليل يكون اظهر من المدلول والمدلول اخفى فيلزم ان يكون نفي الفساد املت هذا المعلوم
دليل على نفي التعدد ويوضح برهان التوارد والتوافق عند فرض الاتفاق بين الراهة وبرهان
التماثل والتخالف عند التخاليف بينهما وهي موضحة في العقائد وبسوطه هناك فراجعها ان
شئت والبيان الثاني في معنى لو ان يقال ان لو تستعمل بانتفاء الثاني عند انتفاء الاول
من حيث الوجود الى ان يحوّل قدر الله هذا الامر لفعلة اي لم يفعل له لانه لم يقدره وهذا
اهل العربية وما فرقه الجهم الغفير وتستعمل من حيث الاستدلال والعلم بانتفاء الاول
لاجل انتفاء الثاني لان نفي التالي اللازم والمسبب يدل على نفي الاول الذي هو المقدم
والسبب وهذا استعمال اهل العقول وملكظ ابن الحاجب فاما حيثيتان موجودتان
معاً من جهتين فنحو قوله تعالى لو كان فيهما الراهة لراهه لفرضا من حيث الوجود والخارجي
انتفي الفساد بسبب انتفاء التعدد كما قال اهل العربية ومن حيث العلم والاستدلال
انتفي ما يدعيه المشركون من التعدد بسبب انتفاء الفساد في السموات والارض
وهو عدم الوجود وهذا ماساق الراهة ثم ان لو جعل الميث منقياً والمنفى مثبتاً في شرطها وجوباً
وما عطف عليها واورد عليه قول عمر رضي الله عنه في حق صهيب لو لم يخف الله لم يقصه فانه
يقضي انه عصاه لاجل خوفه وقوله صلى الله عليه وسلم في ذرة بنت ام سلمة اي هذ لم يلفه

ان النساء تحدثن انه يريد ان ينكحها انما لم يكن ربيني في حجرى ما طلت لى انما لا يبينه اخى
من الرضاع رواه الشيخان والجواب عنهما انهما فيهما بمعنى ان اى ان لم يحف لم ينص لوجود
اسباب اخر كالحياء والتعظيم والمحبة تمنعه من العصيان وكونها ابنة اخيه من الرضاع
فى الثانى فكيف اذا وجدت الجميع ففى من باب مفهوم الموافقة الاولى فى الاول والثالث
والجواب الثانى ان الاستعمال اخر وهو تقرير الثانى اى الجواب على كل حال من وجود الشرط
ومن عدمه اى هو لا يعصيه على كل حال ولو فرض انه لا يخافه وهى لا تخلص على كل حال ولو فرض
انها لم تكن ربيني وترد لوللتنى نحو لو ان لى ما لا فاجح منه وللعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب
خبرا وللتخصيص نحو لو تأمر فقاطع وللتعطيل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق الحديث
وحديث ردوا السائل ولو بظلف محرق وتانى مصدرية نحو وردت لو يقوم زيد اى قيامه
ومن الموقوفان وتكون مصدرية تنصب بنفسها وتانى مفعوله وهى المسبوقه بحمله فيها معنى
القول دون حروفه ولم تفرق بجار لا لفظا ولا تقديرا نحو قوله تعالى وانا نياه ان يا ابراهيم
قد صدقت الرؤيا وتانى زائدة بعد لا نحو فلما ان جاء البشير وبعد اذا نحو قوله فامرله
حتى اذا ان كانه معاطى فى لجة الماء غامر **لكان** لكم يوم من الشر مظلم
وبين القسم وجوابه نحو قوله تعالى فاقسم ان لو التقينا وانتم ومنه **الن** وهى ظرف نفى
والنصب واستقبال المضارع ولا تقيدنا كيد اخلاقا للزخشرى فى كسافه ولا تابدرا
خلد قاله فى انموذجه ووافقه على التاكيد جماعة حتى قال السعدان منعه مطايره وزرد
للدعاء نحو لو انزالوا كذا لكم ثم رذلت لكم خالدا خلود الجبال ومنها **ما** وزد اسمية
وحرفية فالاسمية ترد موصولة نحو ما عندكم ينقد وما عند الله باق وتكره موصوفه نحو مرت
بما معجب لك اى بشئ معجب للتعجيب نحو ما احسن زيدا واستفهامية نحو فما خطبكم اى
شأنكم وشرطية زمانية نحو فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم وغير زمانية نحو وما تفعلوا
من خير يعلمه الله والحرفية ترد مصدرية زمانية نحو فاتقوا الله ما استطعتم اى مدة استطاعتكم
وغير زمانية نحو فذوقوا بما نسيتم اى بنسيانكم ونافيه عاملة نحو ما هذا بشرا وغير عاملة نحو

وحيه
الى الله تعالى
وتوبوا الى الله
يوجه مخرج
من رضى
تقوى الله
وارواحهم

وما تنقصون الا ابتغاء وجه الله وزائده كافه عن عمل الرفع نحو قلما وكثرا وما طالما وقصرا
او النصب والرفع نحو انما الله واحد والجحور مجادام الوصال وغير كافه عوضا نحو فصل
هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره **ومن** تأتي شرطيه وموصوله واستفهاميه وهو ظاهر ونكره
موصوفه نحو مرت بمن معجب لك اي بانسان ونكره تامه نحو ونعم من هو في سر واعدل من
تميز بمعنى رجد والفاعل مشترك وهو المخصوص بالمدح **ومنها** **الظروف** **فهم المقارنه**
اي مقارنه ما قبلها لما بعدها فاذا قال انت كذا واحدة مع واحدة او معها واحدة تقع شتان
سواء كانت مدحولا بها ام لا **وقبل التثنيه** اي يكون ما قبلها مقدما على ما اضيفت
اليه **وبعد** للتاخير اي يكون ما قبلها مؤخر عما اضيفت اليه وحكمها في الطلاق ضد حكم
قبل ففي كل موضع يقع بلفظ قبل طلاق واحد يقع بلفظ بعد طلاقان وبالعكس
وان قيد كل من قبل وبعد بالضمير كان صفه لما بعده بحسب المعنى وان لم يقيد كان صفه
لما قبله فاذا قال لغير الموطوءه انت كذا واحدة قبل واحدة تطلق واحدة لا غير واذا
قال قبلها واحدة يقع شتان واذا قال انت كذا واحدة بعد واحدة يقع شتان
واذا قال بعدها واحدة يقع واحد لا غير وسر ذلك في الصورة الاخيرة وما مثلها
ان المعنى انت كذا واحدة موصوفه بانها قبل واحدة اليه بخلاف قبلها واحدة فان
معناها انت كذا واحدة موصوفه بانها قد سبقتها واحدة في الوقوع فيقعان ويقاع الطلاق
في الماضي ويقاع في الحال وهذا كله في غير الموطوءه فيقع في الموطوءه مطلقا شتان سواء اضيف
ام لا في الموطوءه فيقع مطلقا
القبل والبعد للظاهر والضمير وهذا في الطلاق واما في الفرار فلو قال له على درهم قبل
درهم يجب درهم واحد في البواقي يجب درهمان **وعند** لما كان الحضور حقيقه نحو عند
زير اخوه وحكما نحو عندى مال ولو لم يكن المال موجودا في مكان التكلم فاذا قال
لفلان عندى الف درهم يحمل على الرومانه لانها مقتضى معنى عند لانها القرب والقرب
المتيقن هو قرب الرومانه دون الدين والقاعدة ان اللفظ يحمل على مقتضاه من غير

(۱) و غیر
خواصه نحو ادا
قیمت قیمت

نية وعلى محتملة بالنية ولهذا اذا وصل به لفظ الدين بان قال لك عندي الف درهم
دين يكون ديناً **ولدي** مثل عند الانها تخص بالحضرة **وغير** الرسل ان تكون صفة
للمكره حتى لا تعرف بالاضافة لتوغلها بالارهاق وتستعمل في الاستثناء ولكن الاستعمال
الدول هو الرسل فيه والثاني تبع فاذا قال له على درهم غير داني بالرفع يلزم درهم كامل وبالضم
يلزم درهم الداني وهو سدس درهم **وسوى** مثل غير **وكيف** للسؤال عن الحال تقول كيف
زيد اي صحيح ام سقيم فان كان الشيء ذا كيفية وحال كما في الطلاق يستقيم معنى كيف ولا
كما في العتاق على قول الامام بعدم تجزيته فلا يستقيم معنى كيف وتكون ملغاة فاذا قال انت
طالق كيف شئت تقع واحدة ويبقى الفضل في الوصف والقدر مفوضا اليها بشرط نية الزوجه
واذا قال انت حر كيف شئت يكون ايضاً للعق وبلغى كيف لان العتق ليس له حال وكونه
مديراً او مكانياً او غير ذلك انما هي عوارض فلا تعتبر وقال ابو يوسف ومحمد كل ما لم يقبل الاشارة
احسبه فاصله بمنزله وصفه فيتعلق الرسل ايضا بالطرف والعناق يتعلق كل منهما بالشيء
لئلا يلزم التحكم **وكلم** اسم للعدد الواقع فاذا قال انت طالق كم شئت لم تطلق بالمشاء
تكون كم اسماً للعدد الواقع الموصوف في الخارج ولم يكن هنا عدد حتى يسأل عنه او يجبر عنه
لتكون استفهامية او خبرية فاستغبرت لمعنى اي عدد شئت وهو عليك يقتصر على المجلس
فان شاء في المجلس يقع على حسب نية الزوج والدفد ومن اردت بيد وهي مدونة
للنصب والاضافة الى ان وصلت بها وتستعمل بمعنى غير الاستثنائية وهي حرف عندين مالم
واسم بمعنى ارعده غيره خوفه كثر المال ببداهة خيل وتستعمل بمعنى من اجل فالظاهر انها
حرف تعليل وعليه قوله عليه الصلوة والسلام انا افصح من نطق بالضاد ببداني من قرشي انا
افصحهم فيلزم ان يكون عليه الصلوة والسلام افصح العرب دون من من صيغ العموم بتل
قرشاً وغيرهم ويستنبط حينئذ قياس من الشكل الاول نظم هذا انا افصح قرشي قرشي
افصح العرب فينتج انا افصح العرب دليل الصفري قوله انا افصح من نطق بالضاد ودليل
الكبرى قوله ببداني من قرشي الدين هم افصح العرب وقيل ان بيد في الحديث بمعنى غير وان من

تاكيد

تاكيد المدح بما يشبه الذم ومن الادوات **كل** وهي اسم لا تستغرق افراد المفرد المنكر التي
تضاف هي اليه او اجمع المعرفة نحو كل رمان مأكول وكل العبيد جارا ودرست غراف اجزاء المضاف
اليه المفرد المعرفة نحو كل زيد او الرجل حسن ولذا لا يصح كل الرمان مأكول ومن الادوات **هل**
وهي لا تدخل على منفي اصدا اتفاقا واماماً يطلب بها من الحكم فتارة يكون اجابياً وتارة
يكون سلبياً نحو هل قام زيد فيقال في الجواب نعم اي قام او لا اي لم يتم وهي لطلب التصديق
نحو هل جاءك زيد لطلب التصور نحو هل جاءك زيد ام عمر ولم يعرف جانباً
لكنه لم يعرف شخصه فيطلب تعيينه **والهمزة** تأتي لطلب التصديق اي الحكم بالثبوت
او بالانتفاء نحو اقام زيد ولطلب التصور نحو جاءك زيد ام عمر ويكون الجواب
بتعيين واحد منهما وتخرج الهمزة عن استفهامية لمعان منها التقرير نحو الم
نشرح لك صدرك اي التقرير بما بعد النفي والاستبطاء الم بان للذين امنوا
ان تخشع قلوبهم لذكر الله والامر خو اسلمتم اي اسلموا والتعجب نحو الم تر الى
ربك كيف مد الظل الدير والتسوية نحو سوا عليهم وانذرهم ام لم تنذرهم وانذار
التوبيخ ويكون واقعا ومدعية ملوم نحو اتامرون الناس بالبر وتنسون انفسكم وانذار
الابطال ويكون غير واقع ومدعية مبطل نحو اكلم الذكور ولم ارني اي ذلك باطل ويكون
ابداً ومن الادوات **اي** وتأتي للتفسير مفرد نحو عندي عسجد اي ذهب وهو عطف
بيان او بدل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين لان اي عندهم من حرف
العطف ويجمل نحو قوله وترميني بالطرف اي انت مذنب وتقليبنني لكن اياك
لا اقل وتأتي لنداء القريب كما في حديث الصحابي في اخراهل الجنة دخولوا دناهم
منزلة اي رب اي رب وقر قال الله تعالى فاني قريب وقيل الدير يدل جواز ان تكون من
تنزيل بعد الرتبة منزلة بعد المكان او تكون من نداء القريب بما للبعد
توكيداً ومنها اي بالتشديد وتكون شرطية نحو ايا الرجلين فضيت واستفهامية

نحو ايكم زادت هذه ايمانا وموصولة نحو ثم لنز عن من كل شيعة ابراهيم اشهد على الرحمن عتبا
اي الذي هو اشهد ودالة على معنى الحال بان تكون صفة لنكرة او حالا من معرفة نحو
مرت برجل اي رجل ويزيد اي زيد اي كماله في صفات الرجولية ووصلة لندا وما فيه ال نحو
يا ايها الناس ومنها اذ طرف للماضى نحو جئت اذ طلعت الشمس اي وقت طلوعها ومفعول
به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا فكنتم اي اذكروا حال كنتم هذه وبدل من المفعول به نحو ربنا ارفع
اذكروا نعم الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء ومضافا اليها اسم الزمان نحو ربنا ارفع قلوبنا
بعد اذ هديتنا وللمستقبل في ارفع نحو سوف يعلمون اذ ارعدل في اعقابهم وللتعليل نحو
ضربت العبد اذا ساء اي لسا به وقيل هي فيه ظرف والتفليل مستفاد من قوة الكلام
والمفاجئة بان تكون بعد بينا وبينها وهي حرف كما اختاره ابن مالك وقيل ظرف مكان وقال
ابو حيان ظرف زمان نحو بينا وبيننا انا واقف اذ جاء زيد اي فاحا نجية او مكانه او زمانه
وقوفي وقيل هي في ذلك ونحوه زائدة للاستفناء عنها ولذلك تركها كثير من العرب ومنها
اذا المفاجاة ايضا والحدف في حرفيتها وظرفيتها كما في اذ وترد ظرفا للمستقبل مضمنة
معنى الشرط غالبا فتجاب بما يصدر بالفاء نحو اذا جاء نصر الله والفتح الية والجواب فيج
ال نحو وقد رخص معنى الشرط نحو انيك اذا امر السراي وقت اعماره ونذر مجيها
للماضى نحو واذا راوا تجارة اولوا الية فانها نزلت بعد الرؤية والرفع فاض وقد يستعمل
لمجرد الظرفية من غير اعتبار شرط وتعلق نحو والليل اذا يغشى اي قسم بالليل وقت غشيان
على انه بدل من الليل ومن الودوت **لا ساء** وهي تدل على ان مدحولها اولى بالحكم من غيره واذا
كان مدحولها نكرة يجوز رفعه على ان سى اسم لا وما موصولة او نكرة موصوفة ورجل
خير من هذا المحدث والمجمل صلة ما والتقدير ولد مثل الذي او شخص هو رجل ويجوز نصبه
تحييزا وجهه على ان ما زائدة وسي مضاف الى نكرة والخبر محذوف اي موجود واذا كان معرفة
يجوز رفعه وجهه كما تقدم توجيها في النكرة ويجوز نصب الرفع من يجوز كون التحييز
مصرفه ووجهه ابن هشام في المعنى بان ماتا به معنى سى والنصب بتقدير الرأى وراى ارى
زيد

الشر

زيدا ووجهه بعضهم بان ما كاه وان لا سيما تنزل منزلة الرفع الاستثناء فنصب اسم
الواقع بعد الارتفاع **لا ساء** وعلى هذا يكون المعنى في جاءني القوم ورسما زيدا جاءني القوم
لكن زيدا جاءني بجيئا هو اولى به منهم باعتبار صدقه واخلاقه وليس ما والهم في ذلك
الحكم فيكون الاستثناء منقطعاً ومن الودوت الحرفية **ان ولو الوصلية** ويكون تقيض
مدحولها هو اولى بالحكم من باب دلالة النص اي مفروم الموافقة اصولي كواصي الى
ابيك وان اساء اليك ولا تغفل عن ذكر الله ولونفا ومنها احرف الجوب وهي
نعم واي وجير واجل وجل وان وتستعمل هذه الحروف تصديقا للخبير مثبات كان
الخبر او منقيا واعدا للخبير ووعدا للطالب سواء كان امرا او ناهيا ومن احرف
الجواب **بلى** وهي مختصة بالنفي فتقع بعد اثبات عند الجمهور وحكى الرضى عن بعضهم
ان جاز استعمالها بعد ايجاب تمكا بقوله وقد نصت بالوصل بيني وبينها بلى ان
من زار القبور **لا ساء** نعم هي تبطل النفي ولذا قال بعضهم في قوله تعالى است برأيكم قالوا بلى
لوقالوا نعم الكفرو اي لا بد بلى تبطل النفي فيصير المعنى بلى انت ربنا واما نعم فضاها
كما تقدم اعلم ما للمتخير فيصير المعنى نعمت ربنا وهو باطل ومن الودوت **بله**
وهي على اربعة اوجه اسم فعل بمعنى ترك ومصدر بمعنى ترك ونائب عن ترك
واسم مرادف لكيف وحرف جر بمعنى من غير نحو قوله تذر الجاهم ضاحياها
ماتنا بله الكف كما انها لم تخلق على مذهب الخفشي وما بعدها منصوب على الاول
لانها مفعول به ومفوض على الثاني ومرفوع على الثالث ونحوها فتج بنا على الاول
لانها اسم فعل وعلى الثالث لانها مضمنة معنى كيف وعلى الرابع وفتح اعرب على الثاني
لانها بمعنى المصدر ومضافة لان الرضاة من خواهي السماء ومن الودوت **جل**
يفتح الباء والجييم وتستعمل حرفا بمعنى نعم واسما وهي على وجهين اسم فعل بمعنى
زيد

الشر

ليبعدا

او ان المراد وجود الماء حقيقة او حكما كما في الالك كما هو القاعدة اذا كان السبب غير مضبوط يقيمون السبب مقامه كما اقاموا الابدح مقام الازال والنوم مقام الحدث والسفر مقام المشقة واما مفهوم غير اللقب فقال جمهورنا فيه هو معتبر في النصوص وفي الكتب وقال السبكي هو معتبر في النصوص فقط وعند الحنفية هو معتبر في الكتب لا في النصوص ولهذا قالوا بما فهم الكتب حجة وشرط عند القائلين به ان لا يكون جواب حادثة كما اذا سئل عن كونه هل فيها زكوة فقال يجب فيها الزكوة فدل عليهم ان الشير مشد ليس فيه زكوة او فتوى ولا هو الذي قيلون مفهوم موافقه وربما ويا وادجريا بحري الغالب نحو قوله تعالى وربنا لكم الذي في محوكم وهو للكشف وما من دابة في الارض فدل عليهم انها تكون في غير الارض او للمدح والثناء ولا يفيد فائدة اخرى غير التي انهم قد افهموا من هذه الشروط فدل بقوله احد منهم **اما اقتضاء النص** فهو المعنى الذي لم يوجب النص حكما الا بشرط تقدمه عليه فصار ذلك الشرط امر اقتضاه النص بواسطة الشرط قيل هو انهم من المحذوف وقيل المحذوف دلالة لفظ على لفظ واقتضاء دلالة لفظ على معنى او الذي يتغير الارباب بظهوره محذوف نحو قوله تعالى واسئل القرية والذي لا يتغير مقتضى نحو اعتق عبدك عنى بالف وعامة الحنفية والثافعية جعلوا المحذوف من جملة المقتضى ثم اختلفوا في جوارحه فذهب الحنفية الى عدم عموم وقالوا ان الفاعلية بعموم حتى اذا قال ان اكلت فعبدي حرو ونوى طعاما دون طعام لم يصدق عند الحنفية بخلاف ما لو قال ان اكلت طعاما حيث يصدق لنبوته صريحا وهو المسمى في علم البيان مجازا بالحذف وفي علم المعاني المحذوف ومنه ايضا حذف الصفه نحو الان جئت بالحق اي الواضح وحذف الموصوف نحو صلى للذي صلت قريش ومنه قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطا والنسيان فدل به من تقدير حتى يصح مطابقة الحديث للواقع بسبب وجودهما فالمراد حكمهما وانما كما هو مذهب الثافعية رضي الله عنه وانما فقط كما هو مذهب الحنفية ولذلك يقتضى من سبق الماء مثلا الى جوفه خطأ عند الحنفية ولا يقتضى عندنا فاعية بشرط ان لا يبالغ عندهم والرفيق يقتضى ايضا ومنه قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فيحتاج

الى

الى تقدير ان الاعمال موجودة في الخارج وان لم يكن نيات فقال ان الفاعلية المراد في صحته بالنية اذا لم يصح في الشيء ينفي اقرب اللواتم هذا واقرب اللواتم هذا الصحة فدل على عمل الية حتى الوسئل كالوضوء والغسل عندهم وقال الحنفية المراد في الثواب لوطاره في جميع الاعمال فدل يكون ثواب الية نعم اذا كانت الاعمال المقصود لثانته كالصوم والصدقة مشد بشرط لصحتها النية عندهم بخلاف الوسئل كالوضوء والغسل فدل بشرط النية والثواب وقالوا ان الصحة ليست مطردة في جميع الامور فان البيع والشراء من غير نية يصحان اتفاقا ويتبع ما تقدم من افم الكتب كلها اربعة وهي معرفة مواضعها وتبشيرها واحكامها ومجانبتها **اما مواضعها** فاخذ تلك الرفم والشفقة هي منه نحو الخاضع ما خوذ من اخضع والعام من عم مثلا **ولما تبشيرا** فبان يقدم المستدل الحكم على المفسر وهو على النص وهو على الظاهر عند التعارض بينها **واما احكامها** فنحو حكم العام قبل تخصيص القطع وبعده الظن عند الحنفية وعندنا فاعية الظن مطلقا لانه مان عام الدوقد خص منه البعض **ولما اعانيتها** فما يفهم منها لغة واصطلاحا **فائدة** جميع ما تقدم من افم الكتب وكذا افم السنة الية يحتمل البيان الية استثنى واقم حجة بيان تقرير وهو ما يرفع احتمال المجاز والخصوص بما ظاهره العموم في التوكيد اللفظي والمعنوي وهو يكون موصولا ومفصولا **الثاني بيان التفسير** كبيان المحل كما قبمو الصلوة بنية السنة **وبان الشراك** كانت بائن قاس البينونة مشركه فاذا اعني الصغرى صح تفسيرها وهذا ايضا يصح موصولا ومفصولا على الصحيح **الثالث بيان التفسير** بالشرط والاستثناء ولا يصح هذا الموصولا باجماع الفقهاء واهل اللغة وشذ ما روى عن ابن عباس من جوارحه استثناء والشرط سنة اشهر او سنة وانكر المفسر الى نسبة الية واولة بعضهم بانه ان صح عنه فهو مقيد بما اذا نوى المتكلم الاستثناء والتقييد به قبيل التلفظ ثم اظهر نية بعده فيدين ومذهبه ان ما يدين به العبد يقبل منه ظاهر **الرابع بيان التفسير** وهو النسخ وهو بيان لمدة الحكم الذي كان معلوما عند انه الية اطلقت فصار بالنسبة النسخا تفسيرها وبالنسبة الية تعالى بيانا وهو جائز وواقع خذوا لغير العسوية من اليهود فانهم انكروه وحكمهم بحري لم بالحقة تايد ولا توقيت يحتمل الوجود والعدم وشرطه التمكن من عقد القلب دون زمان يسع

تقدير

البيان

التمكن من الفعل خذوا المعزلة وبعض المناهضة والكسوف والصبر في لما ان حكم بيان العمل
القلب اصالة ولعمل البدن تبعاً عند الجمهور وبالعكس عند غيرهم ويدل للجمهور نسخ ما زاد
عن خمس صلوات في ليلة المصراع مع عدم التمكن من الفعل ثم النسخ اما بالكتاب للكتاب
اول السنة بالسنة المتواترة للسنة اول الكتاب عند الحنفية وعندنا فقيه رينسخ الكتاب اربع الكتاب
ولا السنة اربع السنة والنسخ اما ندوة وحكما كالذي انسخه النبي عليه الصلاة والسلام او منوخ ندوة وحكما
نحو الشيخ والشيخ اذا زينا فارجموهما كما لو من الله او منوخ حكما لاندوة كايات ناخبر القتال عن الكفار
والصفيح عنهم بآل السيف ثم النسخ قسمان نسخ اصل وهو ما تقدم ونسخ وصف وهو زيادة او نقصان
اما النقصان فهو نسخ بالاتفاق واما الزيادة فهي نسخ عند الحنفية كما تقدم في زيادة التنية والترتيب وذلك
بآية الوضوء وعندنا فقيه ليس بنسخ بل هو شئ سكت عنه الكتاب بنية السنة **الى بيان الضرورة**
سكتوا عن على امرين من التفسير وكذا سكت الصحابة والوحي نوعان اما ظاهر واما باطن واول
ثلاثة انواع ما ثبت بلسان الملك فوقع في سمع النبي عليه الصلاة والسلام بعد علمه بالمبلغ بآية قاطعة
انه ملك نازل بالوحي من الله تعالى والقرآن من هذا القبيل والثاني ما ثبت باشارة الملك من غير
بيان بالظلم ومنه حديث ان روح القدس نفث في روعي ان نفسا لن تموت حتى تستحل رزقها
واجلها فاتقوا الله واحملوا في طلبه والثالث ما تبدي لقلبه عليه الصلاة والسلام بدلالة بالهام
بان اراه الله بنور من عنده كما قال تعالى لتحكم بين الناس بما اريد الله والباطن ما ينال
بالاجتهاد في التامل في الاحكام المنصوصة على القول بثبوت له عليه السلام وعند الحنفية
هو ما مور ان تظار الوحي فاذا مضت مدة النظر يعمل باجتهاده الا انه معصوم من
القرار على الخطأ بخلاف غيره فانه غير معصوم واما اجماع فهو اتفاق مجتهدى الامم
في عصر من اعصار على امر من امور الدين ثم كان اجماع نوعان عزيمية وهو التكلم بما يوجب
اتفاق الظل على الكل او شرعهم فيه ورضية وهو ان يتكلم البعض او يفضل ويكت الباقى

بغير

بغير رد بعد مضي مدة التامل واهل اجماع من كان مجتهدا ارضعاً يستغنى عن اجماع
كنقل القرآن وعددا لكلمات ومقادير الزكوة فان اجماع العوام فيها كما مجتهدين
ليس فيه هوى ورافق وراشترط كونه من الصحابة ولا من العترة ولا من اهل المدينة
خذوا للوام مال ذلك ولا انقراض العصر خلافاً لما في وقيل بشرط لاجماع الاحق
عدم الخلف المتتابع وبه قال اكثر الفقيه والصحيح عند الحنفية عدم الشرط
والشرط اجماع الكل وخلافاً لغير الصالح للاجتهاد يصح كخلف الاكثر وحكم في اصل
ان يثبت به المراد على سبيل القطع واليقين كرامة هذه الامة ثم اجماع لا بد له من مستند
اما خبر احاد كاجماعهم على عدم جواز بيع الطعام قبل قبضه لقوله عليه الصلاة والسلام
لا تبيعوا الطعام قبل القبض واما قياس كاجماعهم على جواز بيعه جرياً
الربا في الارز قياساً على الخنزير واذا انتقل اجماع السلف كل عصر على نقله
كان موجبا للعالم والعمل قطعاً كنقل الحديث المتواتر كاجماعهم على كون القرآن
كلام الله تعالى ونقل مريضه الصلاة واذا نقل البناء بالافراد كان موجبا للعمل
دون العالم كخبر الواحد كاجماع على الاربعة قبل الظهور وتأكيد المهر بالخلة الصحيحة
ثم على مراتب اجماع اجماع الصحابة تكليماً او شروعا ثم الذي نص البعض
وسكت الباقيون ثم اجماع من بعدهم على امر لم يظهر فيه خلاف سابق ثم
الاجماع الذي سبهم فيه خلاف والامة اذا اختلفت في امر كان اجماعاً منها
على ان ما عدا هذه الاقوال باطل واما القياس فهو الحاق فرع باصل المساواة
له في علة حكمه وهو حجة في الامور الدينية اتفاقاً كالادوية واما في الشرعية

فمنهم قوم عقدوا وقالوا انه طريق لا يؤمن فيه الفلظ وكل ما كان كذلك فلا
يعول عليه ومنهم ابن حزم شرعا لقوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبينا لكل
شيء ولقوله صلى الله عليه وسلم لم يزل امر بني اسرائيل متغيرا حتى حدثت فيهم اولاد النبيا
فما سوا ما لم يكن على ما كان فضلو واضلوا ومنهم ابو حنيفة في الحدود والكفارات
والرخص والتفديرات لانها لا تدرك بالعقل ومنهم قوم في اصول الصادات واكثان الرتبة
الاصل والفرع والعلل الجامعة والحكم **اما الاصل** فهو المقيس عليه على الصحيح
وقيل حكمه وقيل دليل حكمه **واما الفرع** فهو المقيس وقيل حكمه وشرطه وجود تمام العلة
التي في الاصل بالتمام او بالزيادة وان لا يقوم الدليل القاطع على خلافه ولا خبر الواحد
عند الاكثر وان لا يكون المقيس عليه مختصا بحكم كسهادة خزيمة ولا بعد ولادة عن سنان
القياس كالحكم وان يعدى الحكم الشرعي الثابت بالنسبة الى فرع مثل الاصل في العلة
والحكم والعلة هي المصنف اي العلامة كالاسكار علامة على حرمة المسكر عند اهل الحق
وقالت المعتزلة هي المؤثر بذاته بناء على انه تبع المصالح او المفاسد تقسم اصطلاح
جمع من الشافعية على انه انواع القياس سبعة قياس الاول والمساوي
والادون والعلم والعكس والترتيب والدلالة **فالاول** ما قطع فيه بنفي الفاقعة
او كان ثبوته فيه ضعيفا كقياس الضرب على التافيف في التخييم وقياس العوارض على
العمياء في المنع من التضحية **والثاني** ما يكون ثبوت الحكم فيه في الفرع مساويا للاصل
كقياس احراق مال اليتيم على الحكم في التخييم **والثالث** القياس المسمى بقياس التفاضل
على البر في الربا **والرابع** قياس العلم وهو ما صرح فيه بها نحو مجرم النبيذ كالحمد
للاسكار **والخامس** قياس العكس وهو انيات لقيس حكم الاصل في الفرع
باختبار علة تناقض علة الاصل وذلك كما اذا نذر ان يعتكف صائحا

فلا

فلا يصح الاعتكاف الا مع الصوم واذا نذر ان يعتكف صليبا صح اعتكافه بدونه
وعند عدم نذر الصوم ذهب الشافعي الى صحة الاعتكاف بدونه وابو حنيفة الى
عدمه واستدل بقياس العكس وهو لما وجب الصيام في الاعتكاف بالنذر
وجب بغير النذر قياسا على عكسه في الصلوة فانها لما لم تجب في النذر لم تجب بدونه
والسادس قياس الدلالة وهو ما جمع فيه بلزوم العلة فانها حكمها فالاول
نحو النبيذ حرام كالحزن بجامع الرأحم القويوه وهي لازمة للاسكار والثاني نحو القتل
بمقتل يوجب القصاص كالقتل بمحمد بن الدحم وهو اثر العلة التي هي القتل
العدد العدوان والثالث نحو يقطع الجماعة بالواحد كما يقتلون به بجامع وجوب
الدية عليهم في ذلك حيث كان غير عمد وهو حكم للعلة التي هي القتل منهم في الصورة
الاولى والقتل في الصورة الثانية **والسابع قياس التركيب** وهو ما كان الحكم فيه
في الاصل متفقا عليه بين المتناظرين ولا يخلو اما ان يكون ذلك الحكم ثابتا
بعلتين مختلفتين كما في قياس حلى البالد على حلى الصبية في عدم وجوب الزكوة فان
عدم وجوب الزكوة في الاصل متفق عليه بينهم وبين الحنفية والعلة فيه عند الشافعية
كونه حليا مباحا وعند الحنفية كونه مال صبية فهذا القياس مركب الاصل او يكون لعلة
يمنع الاخر وجودها في الاصل كما في قياس ان تزوجت فلو لم تزل طالق على فدية التي
اتزوجها طالق في عدم وقوع الطلاق بعد التزوج فان عدمه في الاصل متفق عليه
بين الشافعية والحنفية والعلة عند الشافعية تعليق الطلاق قبل ملكة والحنفية
يمنع وجودها في الاصل ويقول هو تنجز فهذا القياس مركب الوصف التركيب
الحكم فيه اي بناء على الوصف الذي منع الاخر وجوده في الاصل والقياس المذكور
بقسميه غير مقبول لمنع الاخر وجود العلة في الفرع في الاول وفي الاصل في الثاني

في صفات كماله عن زيادة الاستكمال وأنه سبحانه مرئى الذات في الدار الآخرة بالبصار
لعباده البر في جنته دار القرار من غير كيف ولا تخاريف رؤيا تليق بحضرة من غير احاطة
العقول والافكار وأنه حي قادر جبار قاهر لا يعجزه قصور ولا عجز ولا تأخذه سنة ولا نوم
ولا يعارضه فناء ولا موت وأنه ذو الملك والمملوك والفرقة والجبروت له السلطان والقهر
والخلق والامر والسماوات مطويات بيمينه والحدائق تجري في قبضته وأنه المتفرد بالخلق
والاختراع المتوحد بالإيجاد والابداع خلق الخلق وعما لهم وقدر الزمان وأجلهم لا يشذ
عن قبضته مقدور ولا يعزب عن قدرته تعاريف الامور لا تحصى بقدرته ولا تنهاه
معلوماته وأنه العالم بجميع المعلومات كلياتها والجزئيات علما قديما بديه ولا يتبدى على
ما هي عليه من غير سبق خفاء محيط بجميع الواجبات والجازيات والمستحيلات وبكل ما يجري
من تحت تخوم الارضين الى اعلا السموات وأنه عالم لا يعزب عن عمله شقال ذرة في الارض
ولا في السموات بل يعلم ويبس النملة السوراء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء ويدرك
حركة الذر في جوارح الهواء ويعلم السر واخفى ويطلع على هواجس الفهم وحركات الخواطر
وخصيات السرائر يعلم قديم ازل لم يزل موصوفا به في ازل الازل لا يعلم شجرة وحاصل
بذاته بالحلول والانتقال وأنه سبحانه مريد للكائنات مدبر للمحادثات فليجري في الملك والمملوك
قليل او كثير صغير او كبير طاعة او عصيان كفر او ايمان الا بقضائه وقدره وحكمته ومشيئته
فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن لا يخرج عن مشيئته لفته ناظر ولا قلته خاطر بل هو المبدئ
المعيد الفعال لما يريد لا اراد امره ولا يعقب لقضائه ولا يهرب لعبد من مقتضيته الا
بتوقيفه ورحمته ولا قوة على طاعة الا بمشيئته وارادته فلو اجتمع الانس والجن والملائكة والشياطين
على ان يحركوا في العالم ذرة او يسكنوها دون ارادته ومشيئته لم يراع ذلك وان ارادته
قائمة بذاته في جملة صفاته لم يزل كذلك موصوفا في ازل لوجود الاشياء في اوقاتها التي قدرها
لا بترتيب افكار ولا بترتيب زمان فلذلك لم يشغل شئ عن شئ وأنه سبحانه وتعالى

سميع

سميع بصير سميع ويرى لا يعزب عن سمعه مسمع وان خفي ولا يعزب عن رؤيته مرئى
وان دف ولا يعزب سمعه بعد ولا يدفع رؤيته ظلم يرى من غير حدة واجفان ويسمع
من غير اصمحة واذ ان كما يعلم بغير قلب ويطش بغير جارية ويخلق بغير آلة اذ لا تشبه
ذاته الصفات ذات الحوادث ووصفاته منهم وأنه سبحانه متكلم امرناه واعده متوعد بعلوم ازل
قديم قائم بذاته لا يشبه كلام الخلق لونه سبحانه وتعالى مستغن عن الحارج والمخوف والصوت
الحاصلة من السدل هواد واصططحات اجرام فكله سبحانه من جملة صفاته القديمة من غير
حروف ولا اصوات ولا حركة ولا سكن ولا نفخ ولا لغات سماه سبحانه وتعالى التنزيل
والزبور والنورا والرجل ثم جعل له اطورا في هذا العالم لخصايج اهله الى الخارج
والمقاطع والحروف والاصوات فهو يكتب في المصاحف والحفظ في الصدور ويقرأ على اذن
وله وجود ايضا في الارزهان كما ان الرسا والقديم الدائم لها هذه الوجودات والطور
الربعة ولم يحكم عليها بالحدثان ولا يخفى ان المراد من الكلام الدائم ما هو المنسوب اليه
تعالى وما يوصف به لا نفس التلفظ والنفس بالمعنى المصدرى فكله سبحانه وتعالى عن غير
لهاء ولسان كما ان سمعه من غير اصمحة واذ ان كما ان بصره من غير حدة ولا اجفان
كما ان ارادته من غير قلب ولا حنان كما ان علمه من غير اضطراب ولا كتاب ولا نظر
في برهان كما ان حياته من غير بخار بخوف قلب حدث عن امتزاج الاركان كما ان ذاته لا تقل
والنفسان فبجانه سبحانه من بعيد وان عظيم السلطان عظيم ارحان جسيم ارضان كل
ما سواه فهو عن جوده فائض وفضله وعدله الباسط له والفايض اهل صنع العالم ووبره
حين اوجده واخترعه ان انعم فنعم فذلك فضله وان ابتلى فعذب فذلك عدله لم ينصرف
في ملك غيره فينسب الى الجور والخياف ويؤيده عليه لسواه حكم فينصف بالجدع لذلك الخوف
كل ما سواه تحت سلطان فخره وناشئ عن ارادته وامره فهو للمهم نفوس المكلفين بالقوى والفجور
وهو المتجاوز عن سبائات من شاء واخذ بها من شاء وهذا في يوم النور لا يحكم عدله في فضله

ولا فضل في عدله اخرج العالم قبضتين واوجد لهم منزلتين فالكل تحت قبضته اسمائه
قبضته تحت اسماء بلوته وقبضته تحت قبضته اسماء الدنياه فلم يكن الدنيا اراد منهم الشقي
والسعيد هنا وفي يوم المعاد فبجاء من الخاف سواه ولو موجود بذاته اذ اياه والله ملقكم
وما تعلمون لا يسئل عما يفضل وهم يسئلون فله الحجة البالغة ولو شاء لهداكم اجمعين ويجزم
المكلف عقده ايضا بالبرهان من اختاره الله واصطفاه وارسله للخلق كافة واجتباها وبغته بشرا
ونذيرا ودعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا فبلغ صلى الله عليه وسلم ما انزل من ربه اليه وادامته ونصح
امته وخطب وذكر وخوف وحذر وبشر وانذر ووعد ووعده وامطر واعيد وما
خص بذلك التذكير احدا دون احد عن اذن الواحد الصمد ثم قال اهل بلغت فقالوا
بلغت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم اللهم اشهد ويجزم ايضا بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم
مما علمه وما لم يعلم فما جاء به وقدره ان الموت عن اجل مسمى عند الله اذ جاءه لا يؤخر وان سؤل
فتاى القبر حق وعذاب القبر حق وبعث الارواح من القبور حق والعرض على الحق حق والميزان
حق ونظاير الصنف حق والصراط حق والجنة والنار حق وفريقا في الجنة وفريقا في العير حق
وكرب ذلك اليوم على طائفة وظلقة اخرى لا يجزئهم الفرع الذي حق وشفاعته الملكة والنبين
والمؤمنين واخرجه ارحم الراحمين بعد الشفاعه من النار من شاء حق وجماعة من اهل الكبائر
المؤمنين يدخلون جحيم ثم يخرجون منها بالشفاعة وارسلان حق والتائب للمؤمنين والمؤمنين
في النعيم المقيم في الجنان حق والتائب للكافرين والمنافقين في العذاب الليم حق وكل ما جائت
به الكتب والرسل من عند الله تعالى حق ثم اني اشهد الله تعالى ومدركه وحل من نظر في هذه القضية
اني مؤمن بجميع ذلك ايمانا على ما يجب ربنا على الوجه الذي يرضى تقصنا الله واباكم بهذه الزمان وثبتنا
عليه عند الانتقال من هذه الدار الى الدار الحيوان الله المحسن المنان الواسع الفضل عليم الرحمة والرحمان
امين واما ارجو في المآثور المرضية المأمور بها في هذا الدين امر الكيد اسواء كانت في معاملة العبد
مع ربه او مع خلقه فري كثيره اولها بل اصلها ومركزها الزمان بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم على ما اراد الله تعالى
وكما يجب ربنا ويرضى من غير تعلثم ولا توبيه ولا توليد فكري وبرايتنا عظمى ومنها الصديق مع الحق

ومع الخلق

ومع الخلق في الاقوال والافعال والاحوال قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وكونوا
مع الصادقين وري الامام مالك في موطنه انه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يسرق الولي
او يزني فاجاب بقوله وكان امره قد راقه ورافق له هل يكذب فقال لا انما يفترى اللذب
الذين لا يؤمنون انتهى بمعناه وجاء مثل هذا السؤال والجواب عند ابي القاسم الجنيدي رضي الله عنه
حتى قال ابو سليمان الداراني لا ينبغي لمريد ان يزيد في نفاقه ثوبه على نفاقه قلبه ليت كل ظاهره
باطنه وقال رضي الله عنه ليت قلبي في القلوب كشوفي في الشيا وبور عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
لا يزال العبد يصدق حتى يكتب عند الله صديقا ولا يزال يكذب حتى يكتب عند الله كذابا وضربها
الامانة وهي عدم خيانة الرب بامتنال او امره واجتناب نواهيته وعدم خيانة الخلق في اموالهم واعراضهم
فيدخل فيه اداء جميع حقوق الخلق في اوقاتها من غير تاخير قال الله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات
الى اهلها وقال صلى الله عليه وسلم مطل الغني ظلم وقال صلى الله عليه وسلم اية المنافق ثلاث من اذا حدث كذب
ومن اذا وعد اخلف ومن اذا ائتمن خان ومن الحكم المسلمة من كان امينا شارك الناس
في اموالهم ومن كان كاتما للسر شاركهم في عقولهم ومنها حفظ العهود ومنها امكنة بغير تغيير
ومنها توقفا العبد عن كل امر حتى يعلم حكمه من الكتاب او السنة فيكون مدبرا لها قال تعالى ستكتب
شهادتهم ويسئلون ولذلك قال ابو سليمان الداراني اني ليرد على الوارد فلو اقبله الابشاهي
عدل الكتاب والسنة وقال ابو القاسم الجنيدي علمنا هذا مقبدا بالكتاب والسنة ولا يخفى ان بقية
ادلة الدين كالجماع والقياس ترجع لهما لانه لا بد لهما من مستند من الكتاب والسنة ومنها
اخبرني العلم والاهل قال الله تعالى وما امرنا الا ببعد والله مخلصي له الدين وفي الحديث ان الله
لا يقبل من العمل الا ما كان خالصا وما ابتغى به وجهه ومنها تفويض العبد امره وامر عياله الى الله تعالى
والصبر على ما يصيبه من المصائب والبديا والمحن وعلم ان ذلك بذنوبه وان ذلك دون ما يتقوه
من الجزاء ومنها الغيرة لله اذا انتهكت حرمة الله والفضل له فدرج احدا ولا يفضله
لعلة دنوبية بل لرضاء الله تعالى ومنها قلة الفرع بعرض الدنيا على اختلاف ضرورية وشدة

الخوف من الله تعالى على الدوام ولو بلغ العبد ما بلغ بل كلما اشتد قرب العبد من ربه اشتد خوفه منه
لدينا اذا ذكرنا احوال يوم القيمة ومظالم نفوسهم ومظالم العباد او قرؤ القرآن او مرضوا مخافة
ان تكون اجالهم قد دنت ومنها كثرة الاعتبار والبقاء اذا ذكر الموت او صا دفوا بينا والنظر
الى الدنيا بعين الاعتبار والسعي لها بالاضطرار ورفضها بالاختيار لا بعين المحبة لها وشهواتها
وجميع الرغبات ومنها عدم نزكية المروءة وعدم اغترارهم بمجدح الناس له لانه على اليقين من نفسه
والناس على الظن واجرهل الناس من ترك يقين ما عنده لظن ما عند الناس ومنها كثرة
المغفوة والصفيح عن كل من اذا هم كما قال تعالى والعافين عن الناس وفي الحديث الشريف
صل من قطعك واعف عن ظلمك واحسن الى من اساء اليك ومنها عدم تحقيرهم
احدا من خلق الله تعالى وحفظهم حرمة مرتبتهم ومحبتهم الخير لهم لانها من اخلاق الله تعالى
ومنها عدم نعرضهم لحب الرياسة بنفوسهم حتى تفجأهم هي وتقدمهم الناس ومنها تصحيح المروءة
اخاه اذا رآه على غير الجادة وقبول المنصوح ولو كان اعلى درجة من الناصح قال الله تعالى كانوا
لا يتناهون عن شكر فعلوه لبس ما كانوا يفعلون ومنها محبتهم بالصغير والكبير والقريب
والبعيد وزيادة توقير الكبير ومن له نسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم اولى العلم والصلاح ومنها
المواظبة على قيام الليل صيفا وشتا وبرون ذلك من اهم القربات حتى قال بعض العارفين
والله لو لا الليل ما احببنا البقاء في الدنيا وقالوا اذا رايتهم المرید بنام الليل فاعلموا انه لا يموت
منه شيء وله مراتب سبعة الاولى قيام الليل كما كان عليه جماعة منهم ابوسليمان الدراfi
وابوحنيفة رضي الله عنهما الثانية قيام نصف الليل الثالثة قيام الثلث كما كان عليه الشافعي
رضي الله عنه الرابعة قيام السدس او الاوسط الى منة صلوة ركعتين مثلا السادسة
ان العباد اذا استيقظوا من نوم ذكر الله تعالى او استغفروه او سجدوا او وحده فانه يكتب
من اهل الليل المرتبة السابعة وهي اعلى المراتب وما كان عليها حضرة النبي صلى الله عليه وسلم
واولوا العز من الصلابة والاولياء وهي انه اذا صلى العشاء العبد صلوة العشاء
به الصلابة

لا يزال يذكر الله تعالى حتى يفليه النوم ثم يستيقظ اثناء الليل فيصلي ما قدر
الله له واكثر ما ورد عن حضرة النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى في الليل ثلثة عشر
ركعة وبينه بعضهم بان ركعتين منها للموضوء وثلاثة للوتر والثانية هي صلاة التهجد
هذا مع عدم رؤيتهم نفوسهم على النائم او انهم قاموا بكرة واحدة من حقوق الله تعالى
ومنها كون العبد هينا لبنا ينفاد الحق مع كل احد ويقبله من كل احد ومنها كثرة الحزن على
ما فرط في جنب الله تعالى ولو كان على عبادة الثقيلين لا يرى انه قام بواجب الربوبية الذي
عليه وعدم الاغترار باعماله بل يعتمد على عفو الله كما في الحديث ان يدخل احد الجنة بعلمه
قالوا لا انت يا رسول الله قال ولا انا الا ان يتغمدني الله برحمته ومنها عدم الطمع المذموم
وهو ما كان بغير عمل واما الرجاء فهو ما قارنه العمل قال الله تعالى في الحديث القدسي
ارعظم ما اقل حيا ومن ان يطمع في جنتي بغير عمل كيف اجود برحمتي على من بخل بطاعتي
وفي الحديث النبوي الكيس من دان وعمل لما بعد الموت والعاجز من اشمع نفسه هوها
ونحنى على الله الاماني ومنها الرضا وبفضاء الله تعالى وقدره مرها نزل بهم دون المقض
والمقدور فانه تصدق به الاحكام الشرعية وشدة تقيهم في التقوى وعدم دعواهم
انهم مستقنون وكثرة سترهم عورات عباد الله تعالى فليحسبون هتكت ستر احد مرعاة
تعالى ومنها كثرة التوكل والسكينة والوقار وقلة تكلمهم بالمصلحة وبنية او دينوية
ويكون كل مرهم فصد بدسرد مع تأمل وتدبر على قدر المطلوب وذلك دليل على حال
عقل العبد وكثرة التجارب لاهل عصره قال ابن عباس رضي الله عنه من صار يتدبر ما يقول
قبل النطق به فهو اعقل الناس وورد في بعض الآثار كرم الرجل دينه ومرتبة عقله
وصن خلقه وقال قتادة الرجال ثلاثة رجل ونصف رجل ورجل شئ فالرجل من كان له
عقل ورأى ينتفع به ونصف الرجل هو الذي يشاور العقلاء ويفعل بآرائهم والذي
لا يشئ هو الذي لا عقل له ولا رأى ولا يشاور العقلاء ومنها عدم الحسد لوجه

لأن المحر يقضي الاعتراض على الحق وعدم الرضا بما قدره وقضاه ومنها بذل النصيحة لعباد
الله تعالى وقلة فضول الكلام والطعام والاكثاف بما يسد الرق وذلك ليكثر صمت العبد وكان
محمد الراهبي يقول من ادخل في باب طاعة فضول الطعام اخرج من فيه فضول الكلام وقال
ابراهيم النخعي رضي الله عنه من نامل وجدا شرق اهل كل مجلس واكثرهم هيبته من كان
اكثرهم سكوتا لان السكوت زين للعالم وسر للجاهل قال وهيب ابن الور العافية
عشرة اجزاء تسعة في الصمت وواحدة في الهرج من الناس ومنها سد باب الغيبة باللمية
لئلا يصير مجلس العبد مجلس اثم وخطيئات فان اشتغال المرء بعيوب الناس عن عيوبه
دليل على خذله وشقائه قال تعالى وفي انفسكم افلا تبصرون وقال صلى الله عليه وسلم
طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس فالخلق في رحمة الله اذ اراهم المرء موكلا بعيوب
الناس فاعلموا انه عدو لله تعالى وان الله قد مكر به ومنها عدم الوسوسة في شيء
من العبادات لان الوسوسة تنشأ من ظلمة القلب وظلمة القلب من ظلمة الاعمال
والعبد ما كلف العبد ان اعماله واقواله على الشرع لا يغرب ومنها كنتم اسرار العباد وعدم
نقلها للغير وحسن الخلق مع جفاة الطباع وتحملهم خلقا باخلاق سيدنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعمله بقوله وخالق الناس بخلق احسن وكان عمر بن الخطاب رضي
الله عنه يقول ان الرجل ليكون فيه تسعة اخلاق حسنة وواحد سيئة فيقلب ذلك الواحد
التسعة فاقصوا عثرات اللسان ومنها كثرة المروءة والفتوة وهي انصاف العبد من نفسه
وعدم الانصاف لها تخلق باخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم وكثرة اصطناع المعروف للخوان
وحنونة ارحال السوء عليهم وتقديم ذلك على نفسه وكثرة الصدقة سرا وجهرا ومن لم يجد
ما يتصدق به من المال تصدق بفعل المعروف وكف الاذى عن الناس بل يتحمل هو اذاهم
والبشاشة لسائل وعدم انزهاه وحمله على انه ما سال الا عن ضرورة وكثرة الفزلة عن الناس
الاصحى شرعية وعلى درج السالف ومنها زيادة العبد في التواضع كلما ارتقى في المقام وعدم

التهاون

التهاون بشئ من الفضائل التي رغب فيها الشارع وكثرة التوبة والاستغفار ليد
وتنهار الشهوة انه لا يسلم من الذنب في فعل من الافعال حتى في طاعتهم فيستغفرون
من نقصهم من تمام الدخول فيها ومن الحضور فيها والخشوع ومراقبة الحق فيها ومنها
الامر بالمعروف ولو لم يفعل هو والنها عن المنكر ولو لم ينهه وعدم الدلال والعجب
بشي من عملة الصالح بل يرى الفضل لله تعالى الذي اهله وتفضل عليه وشرفه واستعمله
في مرضاته ولو شاء لا استعمله في ضد ذلك قال ابن عطاء الله رضي الله عنه لا تفرحك الطاعة
لانها برزت منك ولديك افرح بها لانها برزت من الله تعالى اليك وقال من تمام نصيحة عليك
ان خلق ونسب اليك ومنها كثرة مجاهدة العبد لنفسه في العبادات والاعمال الصالحات
وترك الشهوات مع عدم رضاه عنها ومنها كثرة الاستغفار كلما قرأ القرآن بشهودهم
عدم العمل به ومنها قوة التبرع للوقوف بين يدي الله تعالى من اول الوقت في كل صلاة حتى
كان العبد يستعمر عظمة الله شيئا فشيئا حتى يصل الى الحضور بحسب استعدادها ومنها
شدة الحياء من رؤية الخلق فضل عن شدة حياءهم من ربهم سبحانه وتعالى وفي الحديث
الحياء من الايمان ولكل دين خلق وخلق الاسلام الحياء وقال بشر الخ في لكل شيء زينة وزينة
الحياء ترك الذنوب ولكل شيء ثمرة وثمرته الحياء اكتب بالخير ومنها محبة العبد لربه ورسوله
صلى الله عليه وسلم قال عروة الرقي محبة العبد لربه حيا للقران والعمل به وحبه لرسوله صلى الله عليه وسلم
عمله بسنته ومنها خوفة مما سلف من تقصيره في جانب الله تعالى ومن الفتن في دينه
ومنها الزهد في الدنيا وعدم مجالستهم لكل راغب فيها وعمل حرفة يكتب بها العبد يكف
هو وحياله عن الناس وتقديم ذلك على نوافل العبادات وعدم الدكل بالدين قال حذيفة
خيركم من عمل لاخرته ودنياه وكانوا يكرهون الرجل الفارغ من اعمال الدنيا والخرة وعدم
حب الرياسة لما فيها من الخاطر والمهالك قال الامام ابن ابي عمير رضي الله عنه من طلب الرياسة

قبل حيفها فرت منه ومن تركها تبعته وقال سفيان الثوري من طلب الرياسة قبل وقتها
 فانه علم كثير وسرور عظيم ينزله المولى فيه وفي ماله وفي ماله معتقدا ان ذلك هو الخير في حقه
 والابق به ومنها حمله لمن يكرهه انه يكرهه بحق وصدق خوفا من تركه نفسه ان انتصر لها
 ومنها طرحة العبد نفسه ان انتصر لها ومنها طرحة العبد نفسه بين يدي الرب مسلما اليه امره
 متبرا من حوله وقوته ومنها ذكر الله تعالى على كل احيان العبد وسائر ثقلها قال تعالى فاذا ذكرني
 اذكركم واشكروني ولا تكفرون وقال سبحانه ورنطع من اغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان امره
 فرطا وقال والذاكرين الله كثيرا والذاكرات وقال في الحديث القدسي اعظم من ذكرني في نفسه
 ذكرته في نفسي ومن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه قال بعض العارفين الذكر منشور الولايه
 فمن اعطى الذكر اعطى الولايه ومن لم يعط فقد عزل قال ابن عطاء الله لا تترك الذكر لعدم حضورك
 مع الله في ذكره فان غفلت عن ذكره اشد من غفلتك في وجود ذكره ومنها عدم النوم الا من
 غلبه وعدم الكلام الا من وجود وعدم الركل الا من جوع ومنها حفظ حق الجوار وتقديم حق
 الاقرب فالقرب مع تفقد هم بما انعم الله عليهم وفتح الضر عنهم مع كثرة ارجاس اليهم فان العبد
 مسؤل عنهم ومنها كون العبد مع جمهور اهل الدين وجهاتهم لا يشذ عنهم واذا اعصى الله تعالى في موضع
 لا يبرح منه حتى يعمل في طاعة ليشهد له كما شهد عليه وان يحس ظنه بالله تعالى على كل حال وان يحدث
 نفسه دائما بعمل الخير وان لم يعمل واذا حدثته نفسه بشرف فليعزم على تركه وليتأمر على قول لاله
 الله فانها افضل الاذكار كما في الحديث المشهور ويجذر من معاداة احد من اهلها ويلزم ما افترضه
 الله عليه فاذا احمله على الوجه المأمور به فليشتغل بنوافل الخيرات وبراع اقواله كما يراعي افعاله وبعدها
 من افعاله وبعد الرضى بالنية والاعتبار بالذكرى وسبيل رحمة وجبرانه ويجذر من مظالم بان يمنهم
 حقوقهم التي اوجبه الله تعالى ويجذر من فتنه المال والنساء والولد والجاه بان يرجع الى الله تعالى
 فيها ويريقف معها من حيث عينها بل ياخذها نعمة الهية ويكر الله تعالى عليها ويوفي الحقوق
 المطلوبة منه بها ولا تلهيه عن طاعة الله تعالى وعليه بمراقبة الله تعالى فيما اعطاه واخذ منه فانه

ما اعطاه

ما اعطاه الا لشكره وما اخذ منه الا ليصبر ولتخلق بالجوهر فانه ثوابه خلف ومكافاة ومحبة ويجذر
 النحل فان حزاوه حرمان واتلاف ومذمة والمروءة بعدة ويلزم مجالس الذكر والصبر على
 الحق وكثرة الاستغفار والسيما في السحار والتوبة والسيما عقب الصلوات ويجنب صحبة
 المتكلمين ومجالستهم وهم الذين يزخرفون الاقوال وقلوبهم على خداف ما قالوا محلوذة
 غشا ونفاقا وحبا للدنيا يزخرفون اعمال من انواع التصنع للناس لانه ويعامل
 كل من يصحبه بالتعطية مرتبة فمعاملة الحق بالوفاء بعهوده ومعاملة الريات وما يدرن
 بالحواس بالاعتبار والرسا بالاقضاء بهم ومعاملة نعم الله ان لا يعصى بها والمصاب بالصر
 عليها والطاعة بشهود الفضل له الذي استعمل بها لا يصددها والمقصية بالتوبة منها
 وهكذا يعامل كل من يصحبه بما طلب الشرع منه ان يعامله به وليحترق ان يراه الله
 تعالى حيث نهاه او يفقره حيث امره وليجتهد ان تكون له عينة عمل لا يعلم بها الا الله
 تعالى ولا يكفر احدا من اهل القبلة ولا يكن من شر الناس فان من شر الناس الذين
 يكربون انقا شر السنتهم واذا دل على خير فليكن اول عامل به وليكرم ضيفه وليكثر من السجود
 وس الدعاء فيه وليعزم في الدعاء فان اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ويلزم الاذان
 لكل صلاة وليحفظ جوارحه مما امكنه وليتنوع في المطعم والملبس والنطق وليحافظ
 على صلاة الدوايين والضحى والصلاة اول وقتها والتصريح على الطلاق وعدم التزلف
 في الماكل والملبس فان الله تعالى ورسوله ما ذكر المترفين الا بعرض ذم ومحبة الانصار
 والنصر لادخيه ظالما كان او مظلوما ونصرة الظالم برده للحق ويلزم اسباغ الوضوء
 على المكاه اى في زمان شدة البرد ويلزم جهاد هوى النفس وكثرة الصدقات ولو لم
 يجد فليطعم طيب وكثرة من تنفعه محالسة في دينه وتلاوة القرآن مع تدبره والعمل
 بما فيه وليستعمل العلم في جميع احواله وافعاله واقواله وحسن الخلق وليترك المراء

عينة ليعمل

والجدال في امور الدين فانه ما اوتى قوم الجبال الا هلكوا وليختر من العلو وليلزم الخمول
 فان فيه راحة الدنيا والسوء في الدين وقد ورد في بعض الآثار ان الله يمن على العبد يوم
 القيام ويقول له ألم اعمل لك ذكرك قال ابن عطاء الله اوفى وجودك في ارض الخمول
 فمأنت محال لم يدفن لا يتم نتاجه وقال بعض العارفين ما اخلص نخلص له الا ومعنى ان يكون
 في جب لا يعرفه احد وما عرف احد احب الشرة الا فتضح وذهب دينه هذا والمرجو من
 الناظرين في هذه الرسالة ان يجزئ عفو على ما فيها من الرهفات وان يصلح ما يجد فيها
 من العثرات فان الصفيح من شيم الكرام وان لا ينساني من صالح دعائه ولا سيما بحسن
 الختام وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وامام المرسلين وعلى اله وصحبه اجمعين امين ثم هذه الرسالة بعون الله

وكان الفراغ من كتابتها

يوم الجمعة المبارك ثالث

شهر صفر الخير سنة

تدريمانية وثلثة وعشرين

والفهرجيه بقلم

الفقيه اليه

عز شانه

احمد سليم

البنني

عفي الله

عنه

الله

آمين آمين لا ارضى بوجهه حتى الرزق القينة آمين